البرنامج التدريبي

**السياسات والتشريعات**

****

|  |  |
| --- | --- |
| **المحتويات** | |
| **الصفحة** | **الموضوع** |
|  | **المحور الأول: مفاهيم السياسة العامة والتشريعات** |
|  | تعريف السياسة العامة |
|  | أهمية السياسة العامة |
|  | الفرق بين السياسة العامة والإجراءات |
|  | مفهوم الإجراءات |
|  | إجراءات العمل والسياسات |
|  | الفرق بين الأهداف والاستراتيجية والسياسة العامة |
|  | مفهوم التشريعات |
|  | مفهوم القانون |
|  | خصائص القاعدة القانونية |
|  | الفرق بين القواعد الاجتماعية والقواعد القانونية |
|  | أنواع القواعد القانونية ومصادرها |
|  | **المحور الثاني: منهجية بناء وتطوير السياسة العامة** |
|  | السياسة العامة من منظور حكومي |
|  | خصائص السياسة العامة |
|  | تحديات السياسة العامة |
|  | بناء السياسات العامة |
|  | نماذج صنع السياسات العامة |
|  | تحليل السياسات العامة منهجية تطوير السياسة العامة |
|  | **المحور الثالث: دور الحكومات في السياسات العامة** |
|  | دور الحكومات برسم السياسات |
|  | أهمية علم البيانات في رسم السياسات |
|  | أهمية المعلومات العامة في صنع السياسات |
|  | الإطار العام للسياسات العامة في المملكة العربية السعودية |
|  | **المحور الرابع: العلاقة بين السياسة العامة والاستراتيجية** |
|  | السياسة العامة والاستراتيجية |
|  | السياسة العامة للمملكة العربية السعودية |
|  | دور الجهات الرسمية وغير الرسمية برسم السياسة العامة |
|  | المحاور الرئيسية في السياسة العامة للمملكة العربية السعودية |
|  | المراجع |

**المحور الأول:**

**مفاهيم السياسة العامة والتشريعات**

**تعريف السياسة العامة**

تعرف السياسة العامة عبارة عن نظامٍ معين تسعى الحكومة المحلية في الدولة إلى تطبيقها، والتحقق من التزام الجميع فيه سواء أكانوا أفرادا أم مؤسسات.

وتعرف بأنها برنامج عمل حكومي يحتوي على مجموعةٍ من القواعد، والتي تلتزم الحكومة بتطبيقها في المجتمع.

ومن التعريفات الأخرى للسياسة العامة:

هي مجموعة من الاتجاهات الفكرية التي تسعى الحكومة إلى تنفيذِ الهدف الخاصة بها، من خلال الاعتماد على مجموعة من الوسائل والأدوات، وقد تشمل السياسة العامة تقديم مجموعةٍ من الفوائد العامة.

مثل: توفير طرق نقل مناسبة مما يساهم في تقديمِ العديد من الخدمات.  
  
ترتبط نشأة السياسة العامة مع بداية ظهور الدول، والنظام الحكومي الذي يعتمد على دور المؤسسات الحكوميّة في تطبيق السياسة، وخصوصاً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحصول العديد من الدول على استقلالها، وساهم ذلك في توفيرِ مجموعةٍ من الاستراتيجيات التي ساعدت على تطبيقِ الخطط الحكومية بنجاح، والتي ركزت على دور الحكومة في بناءِ مجتمع حضاري يوفر أُسس الحياة المناسبة للأفراد، ويعتبر العالم" لاسويل" هو أول من أشار إلى مفهومِ السياسة العامة في خمسينيات القرن الماضي.

السياسات العامة من منظور حكومي

تعتبر السياسات العامة للحكومات بأنها مجموعة من النشاطات (القوانين، اللوائح، المراسيم، الخطط، الأفعال، والسلوك) التي تختارها من خلال إدارتها للمجتمعات.

تعد الحكومات بصفة عامة نشطة في بلورة وصناعة وتطوير السياسات العامة فكل سنة تصدر العديد من اللوائح والقوانين والمراسيم عن السلطات التنفيذية بالتنسيق مع السلطات التشريعية، تعقبها بعد ذلك مجموعة من التعليمات والإجراءات المفسرة والموضحة من قبل الإدارات التنفيذية.

إن موضوع السياسات العامة، يشكل مطلب حق ينبغي فهمه واستيعابه بشكل جيد ضمن الواقع المعاصر، لأنه يؤدي بنا إلى معرفة الأدوار الرسمية والغير الرسمية في عملية رسم السياسات، ويعيننا على القيام بالواجبات والمطالبة بالحقوق.

لأن السياسة العامة تمثل الدائرة المركزية التي تهم المواطن من النظام المجتمع القطاعي أو من النظام السياسي، والذي يهم الفرد بالدرجة الأولى هو أن يرى وقعا وأثارا لما يفعله النظام وتفعله الحكومات في حياته بطريقة مباشرة بحيث يكون يمس المجتمع القطاعي بشكل مباشر (صحة، إسكان، تعليم، غذاء، طرقات، مواصلات، أمن، رفاه اقتصادي واجتماعي...).

وبما أن الحكومات تمتلك السلطة على مجموع أفراد المجتمع ولها المسؤولية عنهم، لذلك فإن عليها أن تضع السياسات العامة التي تتناول أفعالها وتصـرفاتها ودوافعها.

كذلك أن السياسات العامة لا تشمل فقط أفعال الحكومات بل تشمل أيضا امتناعها عن فعل أشياء في حالات معينة.

فالسياسات العامة تعرف بأنها تلك النشاطات الحكومية أو القرارات اللازمة لتنفيذ البرامج التي تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية، اقتصادية واجتماعية.

توضع السياسات الحكومية عادة باسم الجمهور، وتبادر بها الحكومات، ويحاول كل من القطاعين الخاص والعام فهمها، وتشير إلى ما تنوي الحكومة فعله أو الامتناع عن فعله. فتحليل هذه السياسات العامة يشمل مجموعة مرتكزات أساسية متجددة:

التدخلات الجماعية المنتجة لوسائل حقيقية موجهة للقطاعات المختلفة، طرق واليات الحكومة في تدخلاتها العمومية، المعلومات المطلوبة والخطوات المنهجية في صنع السياسات العامة، مخرجات هذه السياسات وتـقيمها ومتابعتها.

أهمية **السياسة العامة**

يمكن القول إن التخطيط الاستراتيجي إذا أُنجز بشكل شامل يعتبر كافيا بالنسبة لحكومة لبلوغً غاياتها وأهدافها.

ولكن هذا الاعتقاد خاطئ، ببساطة، لا يمكن من الناحية العملية تطوير جميع السياسات الضرورية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية كجزء من عملية التخطيط السنوي، فالسياسات بحاجة إلى أن يتم تطويرها والتشاور بشأنها وتنفيذها وتعديلها ضمن عملية مستمرة، وليس فقط ضمن دورة التخطيط السنوي.

وقد تكون هناك حاجة إلى تطوير سياسات جديدة للتكيف مع عدد من العوامل المختلفة، مثل: رؤية الدولة، مبادرة من المجلس التنفيذي، مطلب مجتمعي، الخطة الاستراتيجية، أحكام قانونية، ضغوط من العامة أو المتعاملين، مبادرة دولية، الحاجة لسياسة جديدة، أحداث خارجية أو بيئة متغيرة، كالتقدم التقني والتكنولوجي، التكيف مع تغيرات في سياسات دوائر أخرى، ضغوط الموازنة المالية.

# **الفرق بين السياسات والإجراءات**

تختلف السياسات والإجراءات في طبيعتهما وغرضهما، حيث تستخدم السياسات لتحديد التوجهات العامة والأهداف الرئيسية، بينما تستخدم الإجراءات لتوضيح الخطوات المحددة التي يجب اتباعها لتطبيق هذه السياسات.

ولتوضيح الفرق بينهما، فإن السياسات هي المبادئ التوجيهية التي تحدد أسلوب تحديد الأهداف والخطط المستقبلية

وعلى سبيل المثال، يمكن أن تتعلق السياسات بالأمور التي تتعلق بالعلاقات العامة، أو التوظيف، أو الصحة والسلامة المهنية، أو الجودة، أو البيئة. وتحتوي السياسات على معايير رئيسية تحدد كيفية التعامل مع هذه الأمور، وتساعد في تحديد المسار العام.

أما الإجراءات، فهي الخطوات التفصيلية التي يجب اتخاذها لتنفيذ السياسات المحددة. ومثال على ذلك، إذا كانت إحدى السياسات تتعلق بالتوظيف، فإن الإجراءات المحددة ستشمل الإعلان عن الوظائف، وتلقي الطلبات، وإجراء المقابلات، وأخيرًا اختيار المرشح المناسب وتعيينه. وتساعد الإجراءات في تحديد الخطوات المحددة التي يجب اتخاذها لتنفيذ السياسات بطريقة صحيحة ومنظمة.

ولذلك، فإن السياسات والإجراءات مكملان لبعضهما البعض، حيث يتم استخدام السياسات لتحديد المعايير الرئيسية والأهداف، بينما تستخدم الإجراءات لتوضيح الخطوات التفصيلية لتحقيق هذه الأهداف.

ويمكن أن تعزز السياسات والإجراءات الرسمية من شفافية واستقرار الشركة، وتساعد في توحيد رؤيتها وتعزيز ثقة أعضاء الفريق.

وعلى الرغم من أن السياسات والإجراءات يستخدمان لأغراض مختلفة، إلا أنه من المهم أن تكون هناك تناغم بينهما.

فعندما تحدد السياسات بشكل صحيح، يمكن للإجراءات الواضحة أن تعزز تحقيق الأهداف المحددة.

ينبغي الإشارة إلى أن السياسات والإجراءات يجب أن تكون مرنة للتكيف مع التحديات ويجب تحديثها بانتظام لتوفير بيئة عمل صحية. وبذلك، يمكن تعزيز الإنتاجية والجودة والثقة بين أعضاء الفريق، مما يساعد في تحقيق الأهداف المحددة.

ويجب أن تكون السياسات والإجراءات متاحة وواضحة للجميع، بحيث يتمكنوا من الاطلاع عليها وفهمها وتطبيقها بسهولة. كما ينبغي أن تتوافق السياسات والإجراءات مع القوانين واللوائح المحلية والدولية، وأن تتم مراجعتها وتحديثها بشكل دوري.

**مفهوم الإجراءات**:  
وتعرف الإجراءات بأنها "سلسلة الأعمال والخطوات والمراحل التي يجب اتباعها لتنفيذ عمل ما"، فهي عبارة عن المسار الذي يجب اتباعه لإتمام عمل من الأعمال .  
ويقصد بإجراءات العمل ، أو روتين العمل أنها الخطوات التفصيلية أو المراحل التي تمر بها المعاملة من البداية إلى النهاية .  
والاجراءات ( كما عرفها نيومل) هي " سلسلة من الفعاليات الكتابية ، ويشترك فيها عدد من الناس من إدارة ما ، أو عدة إدارات ، وتصمم لأجل التأكد من أن العمليات المتكررة تعالج بطريقة موحدة ".  
وتعرف الإجراءات بأنها: " هي مجموعة من المهام المترابطة مع بعضها بعضاً والمرتبة تسلسلياً وفقاً لتتابع حدوثها لتشكل أسلوب أداء العمل " .

ويتضمن الإجراء وفقا لهذا المفهوم تحديد كيفية أداء العمل (How) ومتي يكون وقت الأداء (When)، ومن المسؤول من هذا الأداء. (Who).

الإجراءات هي " طرق محددة سلفا لكيفية القيام بالأعمال وهي خطط موضوعة الى الموظفين لأجل اتباعها عند القيام بالأعمال المتكررة، وهي تترجم الخطط والسياسات العامة إلى أسلوب محدد لاتخاذ القرارات والقيام بالأعمال "

وعندما تصمم الإجراءات يحدد فيها نوع العمل الذي سيقوم به الأفراد المشتركون في إنجاز المعاملة ، ويبين تسلسل الخطوات والمعاملة والأشخاص ، الواجب اشتراكهم في إنجازها ولكل خدمة أو وثيقة رسمية تعمل عليها من الدوائر الحكومية طريقة خاصية القيام بها .  
يلاحظ ان الإجراءات :  
نرى أنها تمر في سلسلة من الخطوات بعضها ضروري لا يتم تأدية الأعمال بدونه ، وبعضها الآخر ليس ضرورية ويمكن تبسيطه أو إلغاؤه أو تعديله إذا اقتضت الضرورة فالإجراءات يمكن اعتبارها دليلا للموظف ، يسير عليها للقيام بالمهام والواجبات اللازمة للأداء.

فعند القيام بالبناء التنظيمي، لابد من توضيح الإجراءات وأساليب العمل الواجب إتباعها للوصول إلى الأهداف المرسومة، لذلك يمكن تعريف الإجراءات بأنها " طرق محددة سلفا لأداء الأعمال وهي مجموعة من الخطوات والمراحل التي تمر بها المعاملة من أجل تقديم خدمة أو تحقيق هدف محدد “.  
  
وعند ملاحظة مظاهر تعقيد الإجراءات يجب على الإدارة طلب إجراء دراسات لحل مثل هذه المشكلة، وهنا لابد من طرح الأسئلة اللازمة والتي قد تكون بداية للعمل على حل هذه المعوقات ويجب أن تتضمن هذه الأسئلة:

* أسباب تعقيد الإجراءات؟
* أين توجد هذه المعوقات أو التعقيد؟
* الحلول اللازمة وكيف يمكن الوصول إليها؟  
  مما سبق يمكن القول إن الإجراءات هي " مجموعة من الخطوات المنظمة التي يتم عن طريقها إنجاز الأعمال “.

ومن الأمثلة على هذه الإجراءات :  
١ - إجراءات البيع والشراء .  
٢ - إجراءات تعيين وترقية الموظفين .  
٣ - اجراءات تقديم خدمة معينة .  
لزيادة فاعلية الإجراءات فينبغي أن توفر ما يلي :  
أ - أن تكون شاملة ومرتبطة فعلا بالأهداف المنشودة .  
ب - أن تكون نمطية وتستند إلى معايير محددة حتى يسهل حصر المسؤولية من قبل الأشخاص الذين يمارسونها .  
ج - ينبغي أن ترتبط الإجراءات بالخطوات الرقابية في المنظمة حتي يمكن التأكد من أن ما يتخذ من اجراءاته لا يتعارض مع الأهداف المطلوب بلوغها من إنجاز عمل معين.  
د - أن تستند الإجراءات على نفس العمليات التي يؤدي فيها نفس العمل في كل مرة .  
ه - أن تتميز بالثبات ولكن مع المرونة - بمعنى أن نفس الإجراءات يجب أن تطبق على نفس العمليات مع كل مرة يد فيها نفس العمل .  
و - التحديث : بمعنى أن لا تكون ثابتة بمعني الجمود ، خاصة أن العصر يتميز بالتغيرات الهائلة في كل شيء .  
ز - أن تتميز بالبساطة بدلاً من التعقيدات والروتين الممل ، وأن تكون واضحة ومفهومة من جانب كل الذين يقومون بالتخلي أمرها .  
ح - ينبغي تعليل الإجراءات لمنع الازدواجية والتعارض والتكرار.  
وتحقق الإجراءات دورا مهما في أعمال المنظمة اليومية حيث تساعد على إيجاد طريق واضحة ومحددة لكل العاملين في المجال الإداري.

**إجراءات العمل والسياسات**:  
للإجراءات ارتباطا وثيقاً بالسياسة الإدارية في المنظمة، فالسياسة ترسم المبادئ العامة وتضع الخطوط العريضة، وتبين القواعد الكلية التي تحكم التفكير والتنفيذ في الظروف المتشابهة دون تحديد خطوات التنفيذ.

أما الإجراءات فتحدد في إطار السياسة ، خطوات التنفيذ مرتبة من تتابع زمني وفق ما يحددها الزمنية والمسؤول عن أدائها .  
وبالتالي فإن الإجراء أكثر تحديدا من السياسة، إذ ترسم الإجراءات خطوات مرتبة نحو تحقيق الهدف، فإذا كانت السياسة ترسم الطريق للعاملين لتحقيق الأهداف فإن الإجراءات تأتي لتعدد طبيعة وصفات ذلك الطريق، فالعلاقة بين الإجراءات والسياسات علاقة تكاملية، والسياسات تحدد ما يجب عمله والقيام به للوصول إلى الهدف، في حين تحدد الإجراءات كيفية الأداء.  
إن السياسة مرشد للتفكير واتخاذ القرار في حين أن الإجراء هو تطبيق للسياسة ، والسياسات ما هي إلا مجموعة من القواعد العامة والخطوط العريضة التي توجه تفكير المديرين عند التنفيذ ، أما الإجراءات فإنها تتضمن أعمال أكثر تحديدا وفق تسلسل منطقي حتى يتسنى إنجاز العمل ، والطريقة هي أكثر تحديد من الإجراءات على أساس أنها توضح أسلوب عمل جزئية واحدة أو خطوة واحدة من خطوات الإجراءات.

**الفرق بين الاهداف والاستراتيجية والسياسة العامة**

باختصار شديد:

**الهدف** هو نتيجة محددة تريد الوصول إليها، يتم تحديدها بمعايير حتى نقدر قياسها فيما إذا حققناها أم لا.

أما **الإستراتيجية** فهي الخط العام الذي تسير عليه لتحقيق الأهداف الكبيرة لها، وهذا الخط العام لا يتغير بسهولة ويتعلق بمدى بعيد جداً أي 20-30 سنة على الأقل.

**والسياسة** هي منهجية عمل ثابتة نرجع إليها لنعرف كيف نتعامل مع الأمور التي تخصها

مثال: هدفنا تحقيق زيادة في المبيعات 5% من منتجنا سيارة خلال ثلاث سنوات فقط

**صياغة الأهداف**

هنالك شروط لابد من تتوفر عند صياغة الأهداف:

* محدد، يجب أن يكون الهدف محدد، مثلا زيادة مبيعات.. لا يمكن أن نقول هدف أن نحسن وضعنا في السوق، فهذا هدف غير محدد، ماذا تقصد بوضعنا؟ مبيعات؟ حصة سوقية؟ عدد منتجات؟ استحواذ على منافسين؟
* قابل للقياس، يجب أن نضع معايير رقمية لتقيس الهدف، مثلاً زيادة مبيعاتنا 5%. ويمكننا بعدها نعرف هل حققنا الهدف أم أكثر أم أقل؟
* قابل للتحقق وأحياناً يقال أي مناسب، لا يجب أن يكون الهدف أكبر بكثير من الإمكانيات، يجب أن يناسب توجهاتها أيضاً، مثلاً لو كنا شركة ناشئة فمن المنطقي أولاً أن نقوي إمكانياتنا ضمن البلد الذي نحن فيه ثم نتوسع إلى دول أخرى، فلا يناسب أن نضع هدفاً التوسع إلى الدول المجاورة
* واقعي، يجب أن يكون هدفاً معقولاً بالقياس إلى طبيعة الصناعة والشركات المماثلة، فلو كنت شركة تصنيع نسيج من غير الواقعي أن تفتح فرعاً لصناعة العصائر مثلاً، فلا يوجد أية علاقة بين الصناعتين.
* محدد بزمن وهذا أمر مهم جداً، لا يجب أن يكون الهدف فضفاضاً مفتوحاً. يجب أن نحدده بزمن حتى نعرف متى سنراقب تحققه، ونقيس التأخير الحاصل أو السرعة في إنجازه. فلا يمكن أن نقول هدفنا زيادة حصتنا السوقية خلال السنوات القادمة. ماذا تعني هذه العبارة؟ هل هي خمس سنوات؟ ثلاثين سنة؟ كيف سأعرف إن حققت الهدف ما لم تحدده؟

طبعاً تقسم الأهداف بحسب عدة معايير أبسطها الزمن، فالأهداف قصيرة المدى وهي أقل من 1 سنة والمتوسطة وهي حتى 3 سنوات، أما طويلة المدى فهي 5 سنوات.

أما **مثال عن الإستراتيجية** فهناك عدد من الإستراتيجيات المعروفة، مثلاً إستراتيجية خفض التكاليف وهنا تعمل الشركة بكل توجهاتها على طرح منتجات بأسعار مخفضة تعتبر أساس التنافس ولاتولي الاهتمام الأكبر للجودة أو العلامة التجارية، في حين نلاحظ أن إستراتيجية آبل هي التمايز وهنا تركز على جودة عالية جدا وعلامة تجارية قوية وسعر مرتفع وولاء عالي.

فالإستراتيجية لا يمكن تغييرها بسرعة لأنها تتطلب إعادة هيكلة للشركة، فإستراتيجية آبل منذ أكثر من عشر سنوات على الأقل لازالت كما هي منتجات ذات جودة عالية وسعر مرتفع وعلامة تجارية قوية وزبائن ذي ولاء عالي.

وأخيراً عن **السياسة**، فهي مثل القواعد التي نتبعها دوما، فمثلاً سياسة التسريح من العمل تقتضي بفصل أي موظف يسرب بيانات الزبائن لجهة خارجية، هذه قاعدة دائمة وتطبق دوما ومع كل الحالات.. طبعاً يمكن تغييرها لكنها قاعدة نعود للنظر إليها كلما وقعنا في حالة مشابهة.. كذلك سياسة العمل اليومية.

فمثلاً على مدخل البيانات الانتهاء من رفع جداول الفواتير حتى الظهر وبعدها يرحل المحاسب البيانات إلى برامج المحاسبة ويخرج التقارير اللازمة ويسلمها للأقسام.. كل يوم يجب أن تنفذ هذه القواعد كما هي.

**مفهوم التشريعات**

التشـريع: مجموعة [القواعد](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9) العامة المجردة الملزمة الصادرة عن [السلطة العامة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9_(%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9)) المختصة في [الدولة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9) التي تبيح أو تحظر أو تنظم [حق](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%82) أو مجموعة حقوق.

بعبارة أخرى هو كل [قاعدة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9) [قانونية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86) تصدر عن [السلطة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9_(%D8%AA%D9%88%D8%B6%D9%8A%D8%AD)) المختصة في [وثيقة مكتوبة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9_%D9%85%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%A8%D8%A9).

تتدرج أنواع التشريعات في أهميتها وقوتها حسب الدور الذي تلعبه في تنظيم الحياة [الاجتماعية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9)؛ ومن مظاهر هذا التدرج خضوع البعض منها للبعض الآخر، التشريع قابل للإلغاء أو النسخ بحيث يمكن إزالته ووقف العمل به برفع قوته الملزمة بالنسبة للمستقبل ويكون الإلغاء صراحة أو ضمنيا.

**تعريف القانون**

القانون عبارة عن مجموعة من القواعد العامة التي تحكم سلوك الأفراد، وتكون مصحوبة بعقوبة لضمان احترامهم.

هذا هو المعنى العام الذي يقصده مصطلح القانون.

لا يقتصر مصطلح القانون على معناه العام، فقد يشير أيضًا إلى مجموعة من القواعد القانونية التي وضعتها السلطة التشريعية لتنظيم موضوع معين

**خصائص القاعدة القانونية**

من أهم خصائص القاعدة القانونية أنها لا تجد أرضيه للتطبيق طالما انه لا يوجد هناك مجتمع والسبب في ذلك أن القاعدة القانونية ترمي إلى تحقيق غاية نفعية للمجتمع تتمثل في تنظيم العيش وتحديد واجبات وحقوق أفراده وذلك عن طريق صياغته (من قبل المشرع) على حسب معتقدات واقتناعات وقيّم ومثل أي مجتمع كان على ان تشكل هذه القاعدة القانونية صور الأوامر والنواهي التي يفرضها الخطاب القانوني.

وبما أن القاعدة القانونية:

1. منظمه لحكم سلوك الأفراد فهي لا تعترف إلا بالمظهر الخارجي ومعنى ذلك أن القانون لا يعتد بالنوايا والمشاعر الكامنة في صدور الأفراد.

ومثال ذلك لتقريب الفهم (لو فرضنا أن خالد يحمل في نفسه كرهاً شديداً لأحمد فالقانون هنا لا يعاقب خالد على هذا الكره إلا عندما يقوم خالد بترجمة هذا الشعور إلى عمل أو سلوك من شأنه الإضرار بأحمد وقتها يتدخل القانون ويكون سلوك خالد الخارجي تحت طائلته).

ومع أن القانون كما قلنا لا يتدخل في النية المجردة ما لم تقترن بمظهر خارجي يعاقب عليه الا أن هذا القول ليس على إطلاقه والسبب في ذلك أن القانون قد يجعل النية سبباً في عقوبة اشدّ فهو ينظر للنية هنا من باب (الصراع ما بين الخير والشر ولحظات التأمل في الفعل ونتائجه).

ومثال ذلك للتقريب (إتيان فعل مجرمّ مع سبق الإصرار والترصد.. وهذه الحالة نجدها في قانون العقوبات أكثر تطبيقاً فلو قام خالد بالتخطيط لقتل احمد وأصر على قتله بترصده لأوقات خروجه من البيت واعترضه في الطريق وقتله بآلة كان قد احضرها معه لتنفيذ جريمته فهنا تكون نية خالد + القتل = عقوبة أشد وهي الإعدام.

ومن خصائص القاعدة القانونية أيضا إنها

1. قاعدة عامة ومجردة بمعنى ذلك أن عمومية القاعدة القانونية تكون على شكل خطاب معمم على أشخاص مكلفين بمضمونها ومختصة بوقائع مشمولة بحكمها على عكس التجريد فالتجريد لا تلتفت في خطابها إلى التفصيلات والفروق الثانوية فحكمها متعلق بالظروف والاعتبارات الرئيسية المشتركة حتى تطبق على جميع الوقائع أو الأشخاص المقصودين بحكمها ومن أمثلة ذلك (كل إضرار بالغير يلزم فاعله بالضمان) أي أن هذه القاعدة عامه تسري على كل شخص يحدث ضرراً لغيره بالتعويض.

وهي بذلك عكس القرار الإداري أو الحكم القضائي فالخطاب فيهما يخص شخصاً بعينه مثل ترقية (خالد من المرتبة الرابعة إلى الخامسة) أو الحكم بإلزام (أحمد بالنفقة لزوجته) فهذا الحكم يختص به أحمد وذاك القرار يختص به خالد دون غيرهما.

مع ملاحظة (العموم والتجريد في القاعدة القانونية قد لا يطبق على جميع أفراد المجتمع فهناك قواعد قانونية يكون فيها الخطاب القانوني لفئة معينه من الأشخاص أو طائفة محدده).

ومثال ذلك (إلزام التاجر بمسك الدفاتر) هنا الخطاب يختص فقط فيه طائفة التجار داخل المجتمع ولا يصار إلى جميع الأفراد فالتاجر الصغير لا يلزم بمسك الدفاتر ولا حتى كافة التزامات التجار.

ومن خصائص القاعدة القانونية أيضا

1. إنها ملزمه ومقترنة بجزاء وعليه نجد أن القاعدة القانونية تسمو في مضمونها عن الإرشاد والوعظ والنصح للأفراد فالإلزام غاية يتطلبها تنظيم المجتمع ولا يمكن لهذا الغاية أن تتحقق لولا أن القاعدة القانونية تتمتع بإجبار المخاطبين بها إلى الانقياد لحكمها وإلا عد ذلك مخالفة للقاعدة القانونية يترتب عليه الجزاء.

وهذا الأمر لاشك انه مرتبط بأهم المبادئ القانونية وهو ما يسمى بمبدأ الـشرعية (لا جريمة ولا عقاب إلا بنص قانوني) والنص القانوني الملزم للمخاطبين به مقترن بجزاء عند الإخلال به وهذا الجزاء في القاعدة القانونية يتمثل في الأثر الذي يترتب وفقاً للقانون عند المخالفة لحكمها.  
مع ملاحظة (طبيعة الجزاء عند مخالفة حكم القاعدة القانونية يلزم أن يكون موقعاً من قبل السلطة العامة وهي بذلك تختلف عن القواعد الضابطة الأخرى لسلوك الفرد مثل قواعد الأخلاق والقواعد الدينية).  
وصور الجزاء المترتب على مخالفة القاعدة القانونية يتخذ أشكالاً متعددة فكل فرع من فروع القانون له جزاء يتناسب مع ما تأمر به القاعدة القانونية وما يحقق الغاية منها وأمثلة ذلك ما يلي:-

أ- الجزاء الجنائي (ما يميز الجزاء الجنائي انه أشد صور الجزاء في القانون فهو يتعلق بشخص الإنسان والعقوبة تختلف في قوتها ونوعها حسب صورة الفعل الذي يجرمه القانون.

ب- الجزاء المدني (يترتب الجزاء المدني في حالة الاعتداء على حق خاص وتكون العقوبة فيه بجبر هذا الاعتداء وإزالته ومثاله بطلان التصرفات القانونية التي تم إبرامها وعدم الاعتراف بآثارها اللاحقة كالبيع الذي يرد على مواد يحظرها القانون.

وقد يكون الجزاء المدني يستهدف إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل التعاقد ومثال ذلك الفسخ في العقود المدنية والتي تقع صحيحة إلا أن أحد الملتزمين فيها لا يقوم بأداء التزامه ويكون جزاءه حق طلب فسخ العقد ويأخذ الجزاء المدني أيضا صورة التعويض الذي يدفع لإصلاح الضرر الذي يحدثه شخص لآخر

**الفرق بين القواعد الاجتماعية والقواعد القانونية**

أ- قواعد الأخلاق والقواعد القانونية

قواعد الأخلاق هي بشكل مختصر تلك القواعد التي تحض على فعل الخير وتنهى عن الشر والخصال الذميمة وتنبذ الظلم وإلحاق الضرر بالغير وقواعد الأخلاق تختلف باختلاف المجتمعات وما يخصها من عادات أخلاقية، وما يهمنا هنا معرفة أوجه التشابه والاختلاف فيما بين قواعد الأخلاق والقواعد القانونية  
• أوجه التشابه (كلاهما يهدفان إلى تنظيم الحياة الاجتماعية عن طريق قواعد مجرده تتوجه في خطابها إلى كل إفراد المجتمع مع وجود الجزاء الذي يوقع عند مخالفة حكمها).

• أوجه الاختلاف (من حيث المصدر القاعدة الأخلاقية منشؤها ما استقر عليه معنى الخير والشر في ضمير الجماعة في حين القاعدة القانونية يكون مصدرها تشريع واضح أو عرف محدد ومنضبط.

ومن حيث النطاق فالقاعدة الأخلاقية أوسع نطاقاً من القاعدة القانونية في حين وأضيق نطاقاً في حين آخر، في حين القاعدة القانونية تمتد إلى تنظيم بعض المسائل التي لا تتناولها مبادئ الأخلاق ومثال ذلك عند تنظيم إجراءات التقاضي وتحديد مواعيد الطعن في الأحكام وغيرها من القواعد التي تحتمها فكرة التنظيم الاجتماعي.

كما أن القاعدة القانونية قد تضطر أحيانا إلى ترجيح غاية نفعيه على اعتبارات خلقية من اجل تحقيق الاستقرار في المعاملات ومثال ذلك سلطان الدائن على مدينه بعد انقضاء مده معينه من تاريخ الاستحقاق أو المطالبة وهذا ما يعرف بنظام التقادم المسقط بينما تقضي مبادئ الأخلاق بأن المدين لأتبرأ ذمته إلا بوفاء الدين أو بإبراء الدائن له.

ومن أهم الفروق بينهما الجزاء فالجزاء في القاعدة القانونية مرتبط بمظهر ملموس مادي يمس المخالف في شخصه أو ماله وتقوم بإيقاعه السلطة العامة في المجتمع غير أن الجزاء في قواعد الأخلاق يكون معنوياً ويتخذ من تأنيب الضمير واستقباح النفس لذلك السلوك واستنكار المجتمع صوراّ له)

ب- قواعد الدين والقواعد القانونية  
أوامر الدين تتمثل في مجموعة المعتقدات والقواعد التي يأمر الله عباده بأتباعها بغية تحقيق خير الإنسان وسعادته.

فهي تنظم شؤون الدنيا وما يتعلق بالدار الآخرة عن طريق فرض الأوامر والتكاليف والتي تتخذ أحكامها أنواع عده منها ما يكون منظماً لواجبات الإنسان نحو ربه وتدعى هذه القواعد في مجموعها بمسمى (التوحيد والعقيدة والعبادات).

أوجه الشبه بين قواعد الدين والقواعد القانونية (هناك صلة كبيره بين القانون والدين من حيث نشأته وتطوره ويشترك القانون مع الدين في قواعد المعاملات ويقل اتصال العلاقة بين القانون والدين عندما تكون قواعد الدين موضحه للنواحي الاعتقادية والعبادات).

أوجه الاختلاف (تكمن في طبيعة قواعد كلاً منهما فالقواعد الدينية أوسع مجالاَ من القواعد القانونية.

ج-قواعد المجاملات والعادات الاجتماعية والقواعد القانونية  
تعد قواعد المجاملات والعادات الاجتماعية من القواعد التي تهتم في ضبط سلوك الفرد في مجتمعه والتي اندرج على إتباعها في علاقاته وصلاته مع غيره كتبادل الزيارات والدعوات وتقديم الهدايا في المناسبات.. الخ

أوجه الشبه بينها وبين القواعد القانونية (كلاهما يتوجه بالخطاب إلى الأفراد بتقريرهما لسلوك خارجي اجتماعي).  
\*أوجه الاختلاف بينها وبين القواعد القانونية (يكمن في الجزاء.. فالجزاء في قواعد المجاملات والعادات الاجتماعية يتمثل في مظهر أدبي معنوي مقتصر على الاستهجان واللوم من الناس لمن خالف تلك القواعد بينما الجزاء في القاعدة القانونية يكون مادي محسوس يوقع من السلطة العامة.

**أنواع القواعد القانونية**

الفصل الثاني: تقسيم القواعد القانونية من حيث قوتها الملزمة  
تنقسم إلى نوعين هما:

القواعد الآمرة والمكلمة

**القـــــــــــواعد الآمــــــــــرة:**

قبل الحديث عن القواعد الآمرة لابد لنا أن نفهم ما المقصود بالأمر يقصد بالأمر هو أما بأتباع سلوك معين أو حظر سلوك معين.

وعليه فأن القواعد الآمرة هي التي تجبر الأفراد على إتباع سلوك معين أو حظره دون أن يكون للأفراد الاتفاق على مخالفتها واستبعاد حكمها بينهم. مثال (ما نصت عليه  
المادة 8 من نظام العمل والعمال السعودي الجديد (يبطل كل شرط يخالف أحكام هذا النظام ويبطل كل إبراء أو مصالحة عن الحقوق الناشئة للعامل بموجب هذا النظام، أثناء سريان عقد العمل، ما لم يكن أكثر فائدة للعامل)

فهذا النص قاعدة آمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها بين العامل ورب العامل فلو قام خالد وهو صاحب مؤسسه ولديه عمال بالتعاقد مع احمد وهو ميكانيكي وتضمن عقد العمل شرط انه في حالة انتهاء عقد العمل لا يمكن لأحمد مطالبته في مكافأة نهاية الخدمة…هذا الاتفاق يعتبر باطلاً ولا يعتد به والسبب انه جاء مخالفاً لقاعدة آمره تنهي عن الإبراء وتأمر فقط بما هو أكثر فائدة للعامل.

ملاحظه مهمة: أي اتفاق بخلاف ما تأمر به القاعدة الآمرة يعتبر باطل.

القــــــــــــواعد المكمـــــــلة:

على خلاف القاعدة الآمرة هي التي يجوز للأفراد أما أن يأخذوا ما جاء بحكمها أو جاز لهم الاتفاق على مخالفتها.

ويسميها جانب من الفقه القواعد المفسرة أو المتممة…مثالها (ما جاء في نص المادة 9 من نظام الشركات السعودي أذا لم يعين عقد الشركة نصيب الشريك في الأرباح أو في الخسائر كان نصيبه منها بنسبة حصته في رأس المال).

هذا النص مكمل وعليه فأن توزيع الأرباح والخسائر لا يطبق إلا عندما لا تفصح إرادة الشركاء في عقد الشركة عن طريقة أخرى لاقتسام الأرباح والخسائر فيما بينهم بمعنى يجوز لهم الاتفاق على عده طرق لاقتسام الأرباح والخسائر.

ملاحظه هامه: قد يسأل أحدكم ويقول.. طالما إن القاعدة المكلمة يجوز الاتفاق على مخالفتها إذا هي ليست ملزمه؟ والجواب بالنفي طبعاً القاعدة المكلمة قاعدة ملزمه مثلها مثل القواعد الآمرة ويكمن إلزاميتيها في عدم الاتفاق على مخالفتها في الوقت الذي لا تتفق على مخالفتها فيه وتبقى على حكمها هي ملزمه لك لا بل تتعدى أطراف العلاقة ويشمل إلزاميتيها القاضي نفسه عند تطبيق حكمها على واقعة معروضة أمامه.

**معيار التفرقة بين القواعد الآمرة والقواعد المكلمة**

يقوم أساس التفرقة بينهم بسيط جداً في معيارين فقط أول هذه المعايير المعيار اللفظي وثاني هذه المعايير المعيار الموضوعي.

**المعيـــــــــــار اللفـــــــــــظي**

يدور حول ماذا المعيار اللفظي؟ الإجابة يدور حول دلالة العبارة في النص القانوني فنقول متى ما كان النص يستخدم ألفاظا مثل: لا يجوز أو يقع باطلاً، أو يحظر، أو يمنع، أو يعاقب.. الخ

يعني ذلك أن القاعدة القانونية هي آمرة ولازمه ولا يمكن للأفراد إمكانية الخروج عليها ومثال ذلك (ما نصت عليه المادة 6 من نظام الأوراق التجارية السعودي على انه اشتراط فائدة الكمبيالة يعتبر كأن لم يكن)، وعليه لو قام خالد بسحب كمبيالة لأحمد بقيمة 5000 آلاف ريال سعودي واشترط أن تكون هناك فائدة قدرها 10% عند استحقاقها فأن هذا الاتفاق يعتبر باطلاً والسبب لأنه خروج على قاعدة آمرة تنهى عن اشتراط الفائدة.

وكذلك الحال بالنسبة للقاعدة المكملة فأن الألفاظ فيها تصاغ بطريقة تسمح للأفراد إمكانية العدول عنها مثل (يجوز، لا يمنع، لا يعاقب، ما لم يتفق على غير ذلك).

والمثال على هذا ما جاءت به نص المادة 41 من نظام العلامات التجارية السعودي بقولها (لا يجوز للمرخص له التنازل عن الترخيص أو منح تراخيص من الباطن ما لم يتفق على غير ذلك).

**المعيــــــــــار الموضوعي**

المعيار الموضوعي الهدف منه هو الاستعانة في حالة عدم إفصاح العبارة التي صيغت بها القاعدة القانونية عن نوعها (أي آمرة أو مكلمه).

هنا يستعان بالمعيار الموضوعي للكشف عن هوية القاعدة القانونية. ولكن كيف نستعين بالمعيار الموضوعي؟؟

بحسب (ارتباطها بمصلحة المجتمع وتنظيمه الأساسي)، متى ما كان الأمر يتعلق بمصلحة المجتمع نكون أمام قاعدة آمرة.

وعلى العكس متى ما كنت القاعدة القانونية تتعلق بمصالح خاصة للأفراد دون المساس بالمصالح العامة للمجتمع نكون أمام قاعدة مكملة.

ولهذا جرى الفقه القانوني على تبني مصطلح النظام العام والآداب العامة.. كأساس محدد لوصف القاعدة بأنها آمره أو مكمله فمتى ما ارتبطت القاعدة بالنظام العام والآداب العامة كنا أمام قاعدة آمره والعكس صحيح في حالة القاعدة المكملة.

والمقصود بالنظام العام والآداب العامة هي مجموعة المصالح العليا للمجتمع والتي تمس كيان الجماعة فيه ويقوم عليها بنيانها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والخلقي.  
  
**مصادر القاعدة القانونية**

مصادر القاعدة القانونية: التشريع (النظام) والعرف، والقواعد العامة في الشريعة الإسلامية، والسوابق القضائية، الفقه، مبادئ القانون الطبيعي، والقواعد العامة في العدالة.

**المحور الثاني:**

**منهجية بناء وتطوير السياسة العامة**

تمهيد:

تختص السياسات العامة بما تقوم به الحكومة لحل المشكلات التي تواجه المجتمع؛ فالسياسات العامة هي كل ما تقوم به الحكومة -أو من في مقامها- من أنشطة وعمليات حول قضايا أو مشاكل محددة، فعملية اتخاذ القرار حيال السياسة العامة هي عملية متمحورة حول مشكلة بالأصل لتصبح السياسة العامة بذلك المظلة العليا لأهداف

واستراتيجيات الحكومة وإدارتها (الإدارة العامة)، وللسياسات العامة مسميات عديدة مثل:

"السياسات الحكومية "، و "برامج الحكومة "، و" المشروعات العامة ".

وسواء استعملنا مصطلح السياسة العامة أو أيًا من المصطلحات الأخرى، فكلها تشيرُ إلى أنشطة الحكومة ومؤسساتها؛ التي تسعى لحل مشكلات المجتمع. وتختلف السياسات من دولةٍ إلى أخرى بحسب اختلاف المجتمع بما فيه من ظروف وثقافة، كما تتأثر بالوضع الاقتصادي للدولة.

من المهم هنا توضيح مصطلح السياسة ومصطلح عامة كمفهوم؛ حيث يستخدم مصطلح "السياسة العامة " كمفهوم بشكل كبير في الوقت الحالي ونشير هنا إلى السياسات التي يتم غرسها والتأكيد عليها مثل السياسة التعليمية الوطنية، السياسة الزراعية والسياسة الصحية وسياسة الأجور وما إلى ذلك، والتي تمس بشكل مباشر المواطنين «الأفراد». لذلك فالسياسة العامة تخص أو تخدم «العامة» من أفراد المجتمع وليست خاصة بمجموعة معينة.

ومن الجوهري التعرف أولا على مصطلح «العامة» لمناقشة «السياسة العامة»، حيث أنه تستخدم وبانتظام كلمات مثل " المصلحة العامة، القطاع العام، الرأي العام الصحة العامة " وما إلى ذلك.

يحتوي المصطلح عام على جميع ملفات قياسات العمل البشري التي تحتاج إلى تدخل حكومي أو اجتماعي للتوجيه.

السياسات العامة توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة؛ من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم، في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية. ديفيد أستن1957

ووفقًا لتوماس داي فإنها «ما تقوم الحكومة باختيار فعله أو عدم فعله.» توماس داي

. 2017

ومع مراعاة الأنواع المختلفة للسياسات، فإن للسياسات مستويات ثلاثة تتمثل بالآتي:

المستوى العام: ما يهم الرأي العام من قضايا وتحظى باهتمام واسع. مثل: انخفاض الأجور أو ارتفاع الأسعار.

المستوى الجزئي: استجابة لقضية أو مطلب معين، وتحظى باهتمام محدود. مثل: إعفاء شركة من الضريبة أو تخفيضها.

**الساسة العامة من منظور حكومي**   
تعتبر السياسات العامة للحكومات بأنها مجموعة من النشاطات (القوانين، اللوائح، المراسيم، الخطط، الأفعال، والسلوك) التي تختارها من خلال إدارتها للمجتمعات. تعد الحكومات بصفة عامة نشطة في بلورة وصناعة وتطوير السياسات العامة فكل سنة تصدر العديد من اللوائح والقوانين والمراسيم عن السلطات التنفيذية بالتنسيق مع السلطات التشريعية، تعقبها بعد ذلك مجموعة من التعليمات والإجراءات المفسرة والموضحة من قبل الإدارات التنفيذية.

إن موضوع السياسات العامة، يشكل مطلب حق ينبغي فهمه و استيعابه بشكل جيد ضمن الواقع المعاصر، لأنه يؤدي بنا إلي معرفة الأدوار الرسمية و الغير الرسمية في عملية رسم السياسات، و يعيننا على القيام بالواجبات والمطالبة بالحقوق، لأن السياسة العامة تمثل الدائرة المركزية التي تهم المواطن من النظام المجتمع القطاعي أو من النظام السياسي، لأن الذي يهم الفرد بالدرجة الأولى هو أن يرى وقعا و أثارا لما يفعله النظام وتفعله الحكومات في حياته بطريقة مباشرة بحيث يكون يمس المجتمع القطاعي بشكل مباشر(صحة، إسكان، تعليم، غذاء، طرقات، مواصلات، أمن، رفاه اقتصادي و اجتماعي...). وبما أن الحكومات تمتلك السلطة على مجموع أفراد المجتمع ولها المسؤولية عنهم، لذلك فإن عليها أن تضع السياسات العامة التي تتناول أفعالها وتصرفاتها ودوافعها.

كذلك أن السياسات العامة لا تشمل فقط أفعال الحكومات بل تشمل أيضا امتناعها عن فعل أشياء في حالات معينة.

فالسياسات العامة تعرف بأنها تلك النشاطات الحكومية أو القرارات اللازمة لتنفيذ البرامج التي تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية، اقتصادية واجتماعية. توضع السياسات الحكومية عادة باسم الجمهور، وتبادر بها الحكومات، ويحاول كل من القطاعين الخاص والعام فهمها، وتشير إلى ما تنوي الحكومة فعله أو الامتناع عن فعله. فتحليل هذه السياسات العامة يشمل مجموعة مرتكزات أساسية متجددة : التدخلات الجماعية المنتجة لوسائل حقيقية موجهة للقطاعات المختلفة، طرق واليات الحكومة في تدخلاتها العمومية، المعلومات المطلوبة والخطوات المنهجية في صنع السياسات العامة، مخرجات هذه السياسات وتقييمها ومتابعتها.

**خصائص السياسة العامة**

كفاءة وفاعلية السياسة العامة تتوقف على استنادها على الخصائص الآتية، ولكن بدرجات متفاوتة وبما يتناسب مع الواقع السياسي والبيئة التشريعية والتنفيذية، وعلى قدرة صانعيها على حسن توظيف الإمكانات والموارد والمعلومات المتاحة لخدمة غايات السياسة العامة؛ وبالتالي تحقيق مصلحة المجتمع ومعالجة المشكلات العامة.

العمومية: أي إمكانية تطبيقها بشكل متماثل على شرائح المجتمع دون تمييز، على اعتبار

أنها تمثل سلسلة من الأفعال والنشاطات والقرارات الحكومية.

العقلانية/ الرشادة: تعبر السياسة عن اختيار الأسلوب الأمثل من بين عدة أساليب بديلة لتحقيق المصلحة العامة، والأهداف المرجوة.

الشرعية/ النظامية: صدور السياسة العامة عن السلطة الرسمية المختصة المستند إليها

عملية صنع السياسات، وأن تكون للحكومة دون غيرها سلطة تنفيذها والإلزام بالعمل

وفقاً لها.

الاستمرارية: السياسة العامة قصدية، وتمثل في مجملها برنامج عمل هادف لتحقيق

مصلحة المجتمع لحل مشاكله، وكذلك تعبر عن المصالح العامة للدولة، فيجب أن تتميز

بالثبات والاستمرار.

التشاور: تتخذ السياسة العامة بالتشاور بين المسؤولين في المؤسسات الحكومية

الرسمية، وغير الرسمية؛ لتنتج السياسة العامة نهاية تعبيراً عن التشابك والتفاعل بين هذه المؤسسات، وهو ما يميزها عن غيرها بأنها تعبر عن توازن المصالح.

التمويل: للسياسة العامة مخصصات من الموارد الاقتصادية لتنفيذها.

وتتميز السياسة العامة بحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتنموية في المقام الأول،

وتتميز بالصعوبة والتعقيد وتختلف طبيعة وإجراءات صنع السياسة العامة تبعاً للنظام السياسي ودور الأجهزة الحكومية وغير الحكومية.

ومن الناجع أن يتم وضع نماذج مفصلة للتحليل مثل التحليل الشبكي؛ لمعرفة تأثير السياسة الجديدة على ما سبقها من سياسات وزيادة التوافقية بين السياسات المختلفة وجعلها داعمة لبعضها البعض لتحقيق المصالح العليا للدولة.

ومما تمتاز به ايضا:

الديناميكية:

يمكن القول إن السياسة العامة هي نتاج تفاعلي ديناميكي معقد تتم في إطار نظام فكري، وبيئي، وسياسي محدد، تشترك فيه عناصر معينة رسمية وغير رسمية يحددها النظام السياسي.

أو الفلسفة السياسية للسلطة الحاكمة، السلطة التشريعية، السلطة القضائية، جماعات

النفع العام والخاص، الصحافة والرأي العام، الامكانيات والموارد المتاحة، طبيعة ظروف البلد.

المواءمة مع البيئة:

قد يكون نجاح السياسة العامة متوقف على مدى ملاءمتها للبيئة المحيطة، حيث توجد علاقة طردية مباشرة بين مدى ملاءمة السياسة العامة لبيئة الدولة

من ناحية، ومدى نجاح هذه السياسة في حل المشكلة العامة من ناحية أخرى. حيث أن

النطاق الجغرافي من محددات نوع السياسة العامة التجارية التي تتخذها الدولة، وحجم مساحتها يفرض عليها إتباع سياسات عمرانية معينة.

كما أن نوع المناخ يحدد سياسات أوقات العمل مثلاً، من الحالات والمتغيرات التي

تتحكم في توجه الدولة لمواكبة ما تخلقه البيئة.

التكامل بين السياسات والوثائق الأخرى:

من المهم أن يكون هناك مواءمة وتكامل بين السياسة العامة وغيرها من القرارات، باعتبار أن السياسة هي المبادئ العامة التي تنبثق منها الخطط الاستراتيجية، البرامج التنفيذية، الأنظمة وما يتبعها من لوائح وترتيبات تنظيمية أخرى.

حيث أن السياسة العامة بمجملها عبارة عن مجموعة قرارات تتخذها الحكومة؛ فيجب ألا يكون هناك تعارض أو تناقض بين هذه القرارات وما في حكمها، ومراعاة الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية السارية، ومدى التقاطع مع هذه الاتفاقيات.

حيث تتسم هذه العلاقة بين السياسات العامة والاستراتيجيات والأنظمة والأطر التنظيمية والمعايير والضوابط بالتدرج من الشمولية إلى التفصيلات الفنية حسب التسلسل الهرمي المتمثل براس الهرم (السياسات العامة) ثم (الاستراتيجية) بعدها (الأنظمة واللوائح) وأخيرا ( الأطر التنظيمية و المعايير و الضوابط والأدلة الاسترشادية).

**تحديات السياسات العامة**

أهم التحديات التي تواجه عملية تطوير السياسات العامة هي غموض مفهوم السياسة العامة من الأساس وكذلك مدى الحاجة إلى سنها، بالإضافة الى الفرق بينها وبين مفاهيم أخرى كالاستراتيجيات والإجراءات والأنظمة. والتي يمكن عرضها كالآتي:

**الإجراء**: عدد من الأنشطة تحدد وفق خطوات لتحقيق عمل ما؛ للوصول لنتيجةٍ مطلوبة.

على أن تكون موثقة وتتماشى مع الأنظمة السارية.

**المعايير**: المعايير هي مجموعة من المتطلبات المستندة إلى المبادئ، توضح المتطلبات الأساسية لتقييم جودة الأداء.

**الاستراتيجية**: خطة يتم وضعها لتحقيق مكانة معينة في السوق، وبالتالي الوصول إلى أهداف وغايات محدد.

**النظام:** مجموعة قواعد ملزمة قانونيًا، تتضمن مبادئ يتم تحديدها من قِبَل السلطات المختصة، لتنظيم موضوع معين.

**السياسة العامة**: مجموعة من التوجهات والمبادئ والتدابير التوجيهية الملزمة المتعلقة بموضوع معين صادر عن كيان حكومي أو ممثليه.

تعد عملية تطوير السياسات العامة من العمليات المعقدة، سواء مرحلة مراقبتها وتقييمها، أو

دعم متخذي القرار باتخاذ واختيار السياسة الانسب، وعملية تحليل البدائل، وحصر العوامل المؤثرة والمتأثرة، كتوجه الشعب وتطلعاته، بالإضافة الى الآثار المترتبة من اتخاذ السياسة، والمشكلة التي تم اتخاذ السياسة بشأنها من الاساس، كما أن ضعف الحوكمة، وبالتحديد عدم كفاءة استخدام الموارد الحكومية وعدم كفاءة المؤسسات الحكومية والذي يؤدي الى ارتفاع التكاليف، وعدم وجود إطار واضح للمساءلة يعتبر أحد أهم التحديات التي تواجه عملية تطوير السياسة.

ومن التحديات الجوهرية أيضا، الضبابية، المخاطر المحتملة، تطوير سياسات ذات جودة عالية والتي تتطلب تكاليف عالية (مال، وقت، وجهد)، كما أن عملية إيجاد وجمع وتحليل الأدلة المتينة والمبنية على البراهين، والحاجة الملحة لتطوير سياسات في وقت زمني قصير، يعتبر من أهم التحديات في عملية تطوير السياسات، خصوصا السياسات الاستباقية، بالإضافة الى أن النهج الإعلامي واستراتيجيات التواصل مع الجمهور وحتى تدريب الجهات ذات العلاقة حول موضوع واهداف السياسة تعتبر من ابرز التحديات في عملية تطوير السياسة، كما أن عدم المشاركة الفعَّالة لأصحاب المصلحة أو تمكينهم من ذلك خلال جميع مراحل تطوير السياسة بدءا من تحديد المشكلة وانتهاء بتقييم السياسة ، قد يحد من فعالية وكفاءة السياسة، وفي هذا الشأن أطلقت المملكة "منصة استطلاع "؛ لأخذ مرئيَّات العموم والقطاع الخاص والجهات الحكومية على مشروعات الأنظمة واللوائح والقواعد والقرارات، ومنها السياسات.

ومن هنا تنبع أهمية الاستناد إلى نظام تحليلي علمي ثابت والحاجة إليه أساسية في تحكيم جودة القرار والسياسة، من خلال:

* تعزيز موضوعية القرار؛ بعيدًا عن الارتجالية والعشوائية.
* تأصيل القرار الرشيد في ظل التغيرات السريعة والبدائل المتنوعة واختلاف توجهات متخذي القرار والسياسات.
* اختيار الأنسب في ظل القوى السياسية والاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية المؤثرة في مناخ الدولة.
* ضمان مراعاة المعايير الأساسية من الجانب الأخلاقي والمبادئ التي تستند عليها مسؤولية متخذي القرار والسياسات؛ والتي تُسْهم إيجابًا في الصحة والتعليم والإسكان والسلامة وتحسين المعيشة وجودة الحياة.

**بناء السياسات العامة**

على الرغم من أن السياسات بشكلٍ عام يمكن أن يقترحها الأطراف والشركات والأفراد وأن يتبنوها، فالسياسات العامة بشكلٍ خاص هي الدليل المبني على مجموعة من القواعد والذي يوجّه أعمال الفرع التنفيذي من الحكومة، استجابةً إلى مسألة أو مشكلة تؤثّر في الناس، أو في جزءٍ منهم.

ويمكن أن تأخذ السياسات العامة شكل القوانين والأنظمة، لكنها تنعكس أيضًا في تنفيذ البرامج المصممة لمعالجة مجموعة من المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وعلى الرغم من أن السياسات العامة تنفذها دوائر الدولة، فعادةً ما تؤسَّس هذه الدوائر عبر التشريع للقيام بإحدى المهام الآتية أو بجزءٍ منها:

• حل النزاعات على الموارد الشحيحة.

• تعزيز التعاون الذي لن يحصل من دون تدخل الحكومة.

• منع السلوك غير المقبول.

• حماية حقوق الأفراد والمجموعات وحرياتهم.

• تأمين السلع والخدمات والمنافع العامة للناس.

على الرغم من هذه اللائحة الشاملة نوعًا ما، لا يمكن حل المشاكل كلها عبر السياسات العامة، ومن المهم طرح السؤال عما هي أنواع المشاكل التي يجوز تحديدها كمشكلة عامة يمكن حلها عبر توظيف الموارد العامة.

ففي بعض الحالات، يمكن حل المشاكل النابعة من القطاع الخاص عبر اعتماد سياسات عامة. ومثلً، يمكن تحسين إخفاق السوق، وهي حالة يشكو فيها توزيع السلع والخدمات من عدم الكفاءة، عبر تدخلات الحكومة التي تعيد توزيع الموارد من أجل تحسين الكفاءة. لكن في حالاتٍ أخرى، قد يخفق تدخل الحكومة في توزيع الموارد بشكل مقبول اجتماعيًّا أو بكفاءة، ولن يحسّن هذا التدخل المشكلة من دون نتائج عكسية.

وتشمل الحالات الأخرى التي تشكل مشاكل متعلقة بالسياسات العامة:

• حالات انهيار الأنظمة التي تحدث خارج الأسواق.

• مستويات المعيشة المنخفضة التي تنتج عن وظائف السوق العادية.

•التمييز ضد الأقليات.

•إخفاقات الحكومة.

فيما ليست هذه المشاكل حالات إخفاق في السوق، هي مشاكل عامة تدعو إلى تدخل الحكومة، وهي تُحل بسهولة كبيرة عبر السياسات العامة.

يتم إنشاء السياسات العامة عبر عملية تكرارية معقدة يمكن أن تختلف بطرق عدة على مستوى المسائل وبين البلدان والمناطق والمحلات، لكن على صعيدٍ شامل، يمكن تقسيمها إلى خمس مراحل عامة هي: (1) تحديد المشكلة؛ (2) صياغة السياسة؛ (3) تبني السياسة؛ (4) التنفيذ (5) التقييم.

**نماذج عن صنع السياسات**

قبل البدء بالحديث عن كيفية إجراء تحاليل السياسات، من المهم النظر في النماذج المتعددة القائمة لمساعدة محللي السياسات والباحثين على فهم عملية صنع السياسات وعلى تحليل السياسات وإنشائها وتطبيقها.

وتستطيع هذه النماذج أيضًا أن تشرح وتتوقع نتائج وتبعات بعض الإجراءات المحددة المتعلقة بالسياسات.

والنماذج هي عرض مبسط عن بعض الأوجه المعقدة للعالم الواقعي، ويمكن أن تتخذ شكل الرسم البياني، مثل المخطط الانسيابي أو شجرة القرارات، أو شكل استعارة مفاهيمية مصممة لجعل مفهوم نظري معقد ملموسا أكثر وقابل للربط مع مفاهيم أخرى.

وقد تكون النماذج أيضًا وصفية، فتظهِر كيف يعمل العالَم، أو توجيهية، فتعطي القواعد اللازمة للقيام بالخيارات الأفضل.

وأخيرًا، قد تكون النماذج حتمية، حيث تعتبر النتيجة مؤكدة، أو تكون احتمالية، حيث تتوافر مجموعة من النتائج المحتملة.

ويحكَم على النماذج بناءً على الدقة والقيمة التنبؤية، فمن المهم بالتالي التفكير بعناية ما هو نوع النموذج الأنسب الذي يجب اعتماده نظرًا إلى هدف تحليل السياسات وغايته.

وسيصف هذا القسم بعض نماذج صنع السياسات الأكثر استخدامًا بالعادة، وهو يهدف إلى توضيح الطرق المتنوعة لفهم عملية صنع السياسات.

**نموذج العمليات**

يفترض نموذج العمليات لصنع السياسات أن السياسة توضع عبر سلسلة من الخطوات أو المراحل، وأن عدة جهات وأصحاب مصلحة يؤدون دورا معينا في مختلف المراحل.

ففي نموذج العمليات، يبدأ صنع السياسة بتحديد المشكلة وبطلب تدخل الحكومة، ما يؤدي بطبيعة الحال إلى مرحلة وضع جدول الأعمال، التي يليها تطوير اقتراحات سياسة يقدّمها أصحاب المصلحة المتعددون (الأحزاب السياسية واللجان التشريعية والمجتمع المدني ومراكز الأبحاث والفرق المختصة...).

ثم تقود هذه المراحل إلى اختيار السياسة وتبنيها، ويتم تشريع السياسة المُختارة قبل أن ينفذها موظفو الدوائر الحكومية، وتقيم بعد أن يكون قد مضى عليها بعض الوقت.

وفي حين أن هذا النموذج هو نموذج وصفي دقيق نسبيا، فأبرز الانتقادات الموجهة ضده هو أنه تسلسلي ومبسط بشكل مفرط، رغم أن صنع السياسات في الواقع هو عملية أكثر تعقيدًا بكثير تتألف من مراحل متداخلة وتكرارية.

كما لا يترك هذا النموذج مجا لاً للعوامل التي تؤثر في عملية صنع السياسات، ولتعقيد المساومة والتفاوض اللذان غالبًا ما يحدثان قبل تبني السياسات وتنفيذها.

**النموذج الرشيد**

أما النموذج الرشيد، الذي طوره أول المختص في العلوم السياسية وعالم الاجتماع والنفس الحائز على جائزة نوبل، هيربرت سيمون، مع أنه يشبه نوعا ما نموذج العمليات، فهو يضيف إلى العملية بعض الخطوات التي تُعنى إلى حد كبير بالنظر بعناية في تبعات خيارات السياسات ونتائجها المحتملة.

وعرّف سيمون الرشد على أنه «أسلوب سلوك يناسب تحقيق أهداف محددة ضمن الحدود التي تفرضها ظروف وقيود محددة وفي نموذجه، يُنفذ تحليل السياسات من أجل الوصول إلى قرارات رشيدة عبر عملية تتألف من خمس مراحل تشمل:

(1) جمع البيانات وتنظيمها.

(2) تحديد المشكلة.

(3) تقييم تبعات تدخلات السياسة.

(4) مقارنة التدخلات بمجموعة من القيم والمعايير.

(5) اختيار الخيار المفضّل مع موافقة أصحاب المصلحة.

وفيما أثبت النموذج الرشيد أنه مفيد في عدة عمليات صنع قرار، إلا أن له مواطن ضعف متعددة، يرتبط الكثير منها بالافتراضات التي يستند إليها النموذج، والتي لا تصلح أبدًا بأكملها عمليًّا. كما يُهمل النموذج دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في كل من تخطيط السياسة وتنفيذها.

أدت انتقادات النموذج الرشيد في النهاية إلى نظرية التدرج ومعها النموذج التدريجي الخاص بصنع السياسات.

وردا على النموذج الرشيد الذي طوره سيمون، اعتبر المختص في العلوم السياسية تشارلز لندبلوم أن صنع القرار الرشيد هو هدف مثالي لا يمكن بلوغه بسبب شرطين لا يبدو أنه يمكن تحقيقهما حول معظم مشاكل السياسات العامة وهما:

الاتفاق على الأهداف، والمعرفة الكافية لتوقع تبعات بدائل السياسات ونتائجها بدقة. فاقترح لندبلوم بدلاً من ذلك صنع السياسات عبر تحسين تدريجي للمشاكل الاجتماعية الملموسة بدلً من المُثُل العليا المجرّدة.

وأضاف أن القيود على الوقت والموارد تجعل من المستحيل النظر في أكثر من خيارات قليلة للسياسات يمكن تنفيذها سياسيًّا واقتصاديًّا. فقال إن التغيير الواسع النطاق ينتج عن تراكم عمليات تغيير أصغر وتدريجية تُطبَّق على عدد من دورات السياسات المتكررة.

وفيما يرفض عدة خبراء في الإدارة العامة الحركة البطيئة لهذا النموذج، يدافع آخرون عن أنه نموذج واقعي وعملي لكن على غرار النموذج الرشيد، يقوم النموذج التدريجي أيضًا على افتراضات ليست دائمًا صالحة عمليًّا، وهي أن الأطراف المعنية كلها (أو معظمها) تمثل في السياسة، وأنه ما من اختلال كبير في توازن القوى بين أصحاب المصلحة المعنيين.

في حين أن النموذج المؤسسي هو مبني على خلل كبير في توازن القوى. فيرى هذا النموذج أن المؤسسات السياسية هي التي تحدد السياسات العامة، فيما تطبّق الحكومة السياسات على كل المواطنين.

ومن هذا المنظار، يصبح استخدام القوة في تطبيق السياسات حكرا على الدولة، وهذه نظرة تقليدية حول السياسات والمنظمات الحكومية، تركّز على أدوار وواجبات مختلف الدوائر الحكومية، والأحكام الدستورية، والقانون الإداري والعام، والقرارات القضائية، والترتيبات الرسمية.

فيعتبر النموذج الخاص بهذه المقاربة أن عناصر الحكومة هذه تُعطي الشرعية إلى السياسات العامة، وينظر إلى السياسات من عدسة البيروقراطية، وهذا ضروري من أجل تطوير توصيات خاصة بالسياسات تكون عملية وقابلة للتنفيذ.

والنموذج المؤسسي هو وصفي ويميل إلى أن يتم استخدامه بشكلٍ تقليدي أكثر، فيركز على دور هذه المؤسسات من دون دراسة تأثيرها في السياسات العامة، لكنه يشكل وسيلةً لفهم الجهات المتنوعة المعنية في تبني السياسات وتنفيذها.

يستند نموذج النخبة وعامة الناس أيضًا على افتراض الخلل في توازن القوى، لكنه لا يأخذ بالاعتبار أبدًا المؤسسات الحكومية.

بل إنه يعتبر أن السياسات العامة تصنعها النخبة وتنساب إلى الناس الذين يتلقونها فحسب. ومن هذا المنظار، تنقسم المجتمعات إلى من يتمتعون بالسلطة (النخب) ومن لا يتمتعون بها (عامة الناس)، وتعكس السياسات العامة قيم الذين يمارسون السلطة. بالتالي، يَفترض هذا النموذج أن التغييرات في السياسات العامة هي تدريجية لأنها تعكس القيم المتغيرة للنخب بدلً من مطالب الجماهير، الذين لهم تأثير غير مباشر في صنع السياسات.

**تحليل السياسات العامة**

فهم أهمية تحليل السياسات، علينا أولً تعريف مصب تركيزه الأساسي، أي السياسات العامة. فيعرّفها وليام جنكنز

على أنها " مجموعة من قرارات مترابطة فيما بينها تتخذها جهة أو مجموعة جهات سياسية فيما يخص اختيار الأهداف ووسائل تحقيقها في حالة محددة حيث يجب أن تكون هذه القرارات، في المبدأ، ضمن سلطة هذه الجهات من أجل تحقيقها ".

وبشكلٍ أبسط، إنها وسيلة تدعم من خلالها الحكومة حاجات مواطنيها أو تعالجها. وتتوافر ثلاثة أنواع رئيسية من السياسات العامة هي:

•السياسات التنظيمية: يتطلب هذا النوع من السياسات تدخل الحكومة للحفاظ على الكفاءة وحماية الأطراف الضعيفة. فمثلاً، غالبا ما تتدخل الحكومة في المسائل التجارية لتحقيق هدفين أساسيين هما:

الكفاءة والإنصاف؛ وهي تحقق الهدف الأول من خلال الحفاظ على ممارسات تجارية تنافسية، وتحقق الهدف الثاني من خلال حماية الأطراف الضعيفة في الصفقات الاقتصادية**.**

•السياسات التوزيعية: تستخدم الحكومة الأموال العامة لتأمين السلع أو الخدمات للجميع. فمثلاً تستخدم الدولة الضرائب لبناء المدارس الرسمية أو الطرقات السريعة، ويستطيع المواطنون الاستفادة من هذه السلع والخدمات بحرية وبشكل متساوي ومن دون تنافس.

•سياسات إعادة التوزيع: تستخدم الحكومة الأموال التي تجمعها من مجموعة معينة لمعالجة مسألة تواجهها مجموعة أخرى.

أن هذه السياسات تهدف إلى تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، من خلال إعادة توزيع السلع بطريقة منصفة، فهي لا تستخدم دائما بهذا الشكل باختصار، سواء لحل مشكلة اجتماعية أو للتصدي إلى تهديد ما أو لملاحقة هدف ما، تنفذ السياسات العامة من أجل غاية محددة وتشكل مصب تركيز تحليل السياسات.

إن تحليل السياسات هو وسيلة لفهم أسباب المشاكل ولاقتراح حلول من خلال السياسات من أجل تحقيق هدف محدد أو مجموعة من الأهداف.

ويحدده جنكنز-سميث كـ «مجموعة أساليب ومعايير ترافقها لتحليل خيارات السياسات العامة والاختيار من بينها... ولترشيد تطوير السياسات العامة وتنفيذها... وكوسيلة لزيادة الكفاءة والإنصاف في توزيع الموارد العامة.

ينشر تحليل السياسات باستمرار في القطاع العام، وتستخدمه المؤسسات مثل مكتب الميزانية في الكونغرس في الولايات المتحدة، الذي يعد تحاليل مستقلة عن المسائل الاقتصادية والمتعلقة بالميزانية من أجل دعم عملية الميزانية في الكونغرس.

غير أن هذا التحليل يستخدم أيضًا في أنواع أخرى من المنظمات، مثل المنظمات غير الربحية والمنظمات غير الحكومية التي تعد تحاليل حول قضايا متنوعة مثل السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان والشؤون الخارجية والاقتصاد والبيئة والصحة والتعليم، إلخ

على الرغم من تعدد الطرق لتناول موضوع تحليل السياسات، من المهم تبني مقاربة تتماشى مع الأهداف التي يأمل المحلل تحقيقها.

وبشكل عام، يتوافر هدفان مميزان يمكن تحقيقهما عند تنفيذ تحليلٍ للسياسات هما: فهم سبب تبني سياسة ما وتقييم أثرها، أو فهم كيفية معالجة مشكلة محددة. ويمكن أن تتفرّع مقاربتان أساسيتان حول تحليل السياسات من هذين

الهدفين هما: التحليل الخاص بالسياسات والتحليل من أجل السياسات.

* إن التحليل الخاص بالسياسات، الذي يُدعى أيضًا تحليل السياسات الرجعي، يشمل إعداد المعلومات وتحويلها بعد تنفيذ السياسات.

ويستخدمه خاصةً علماء الاجتماع والمختصون في العلوم السياسية والباحثون في مراكز الأبحاث لغايات أكاديمية، من أجل فهم سبب تطوير سياسة ما في زمن محدد، وتقييم آثارها المقصودة أو غير المقصودة عندما تم تطبيقها.

* إن التحليل من أجل السياسات، الذي يدعى أيضًا تحليل السياسات الاستباقي، يشمل إعداد المعلومات وتحويلها قبل اتخاذ التدابير الخاصة بالسياسات.

وهو يشير إلى الأبحاث التي يتم إجراؤها من أجل تطوير السياسة، وعادةً ما ينتج عن طلب من صانعي السياسات داخل الدائرة التي يتم فيها تطوير السياسة، أو يقوم به المجتمع المدني لدعم إصلاح السياسة. كما يستخدمه كثيرا علماء الاقتصاد ومحللو النظم ومحللو القرارات.

وهو "وسيلة لتوليف المعلومات من أجل الحصول منها على بدائل وأفضليات للسياسة تكون موضوعة ضمن عبارات كمية ونوعية تنبؤية وقابلة للمقارنة كأساس أو دليل للقرارات المتعلقة بالسياسات ".

رغم أن هاتين المقاربتين يمكن أن تساعدا في تحليل وتقييم آثار إحدى السياسات المنفذة أو آثار التغييرات على سياسةٍ ما، لكل واحدة منهما شوائبها، فتحليل السياسات الرجعي محدود بعض الشيء، بما أنه يركز فحسب على نقل المعلومات حول تبعات السياسات المنفَّذة.

فيما يميل تحليل السياسات الاستباقي إلى إنشاء فجوات واسعة بين الحلول المفضلة والجهود

الرامية إلى تنفيذها، غير أنه من الممكن استخدام كلتا المقاربتين معًا لتقديم إطار عمل متعدد التخصصات يعنى بإعداد المعلومات وتحويلها قبل اتخاذ التدابير المتعلقة بالسياسات وبعدها. وتساعد هذه المقاربة المدمجة في شرح كيف ولماذا تم تنفيذ السياسات، وفي تقييم أثرها قبل تطوير سياسات جديدة.

إلى جانب هاتين المقاربتين المختلفتين حول تحليل السياسات، يمكننا أيضًا تحديد ثلاثة أنواع من تحليل السياسات:

* التحليل المحوري:

يركز هذا النوع من التحليل المصغّر النطاق على المشاكل الفردية، ويسعى إلى معالجتها بواسطة حلول تقنية ومتعددة التخصصات. أما هدفه الأولي فهو تحديد الحلول الأكثر فعالية من الناحيتين التقنية والاقتصادية، والقيمة المضافة الخاصة بهذا النوع من تحليل السياسات هي ضمان أن عملية صنع القرار تتبع القواعد العلمية الصلبة الخاصة بالرشد الإجرائي.

* عملية السياسات:

يأخذ هذا النوع من التحليل المتوسط النطاق في الحسبان مختلف العمليات السياسية وأصحاب المصلحة المعنيين في صنع السياسات، وهذا ميدان تهمله مقاربة التحليل المحوري.

فتحل مقاربة عملية السياسات المشاكل من خلال البحث عن حلول تقبلها سياسيا أكبر مجموعة من أصحاب المصلحة. وهدفها الأولي هو تحديد أي عمليات ووسائل وأدوات خاصة بالسياسات تستخدم، بالإضافة إلى شرح دور أصحاب المصلحة وتأثيرهم في عملية السياسات.

* السياسة العليا:

تركز التحاليل الكبيرة النطاق، كتلك التي تتبع مقاربة السياسة العليا، على الأنظمة والسياق، وتسعى إلى حل المشاكل ذات الطبيعة البنيوية المتصلة بالأنظمة الاقتصادية والمؤسسات السياسية.

والهدف الأولي لهذا النوع من التحليل هو شرح العوامل السياقية الخاصة بعملية السياسات، كالعوامل الاقتصادية والاجتماعية-الثقافية.

**منهجية تطوير السياسة العامة**

تكمن أهمية منهجية تطوير السياسة العامة في كونها مصدر توجيهي، حيث توفر منهجا واضحا لتصميم السياسات وتطويرها.

والغرض الأساسي من المنهجية هو توفير طريقة شاملة لكيفية تصميم السياسة والخطوات التي يجب اتبعاها، والتي تضمن التأكد من أن جميع الخطوات لتصميم السياسات العامة وتطويرها متوفرة، لضمان جودة المخرجات واستمرارية المستوى المطلوب.

ومن الممكن مراجعة هذه المنهجية وإضافة أو تعديل الخطوات بناء على الاختصاص والمتطلبات التي قد تحتاج إليها بعض السياسات عن غيرها، ومناسبة مراجعتها والتدقيق للمنهجية المختارة من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين.

**مراحل تطوير السياسة**

بشكل عام، إن عملية تطوير السياسة هي علم ممنهج، حيث يمكن تلخيص عملية تطويرها في خمسة مراحل، حيث يفضل أن تكون هذه المراحل بالتتابع وليس بالتوازي بهدف الحفاظ على كفاءة وفاعلية العملية:

* تحديد المشكلة (التحدي أو الفرصة).
* تحليل خيارات أو بدائل السياسة.
* التطوير والاعتماد.
* التنفيذ.
* المراقبة والتقييم.

المرحلة الأولى:

**تحديد المشكلة (التحدي أو الفرصة (**

تعتبر هذه المرحلة حجر الأساس في عملية تطوير السياسة وأكثر مراحلها أهمية، فكفاءة

السياسة وفعاليتها يعتمد في المقام الأول على قدرة الجهات ذات العلاقة على تحديد المشكلة وفهمها وتأطيرها بالشكل الدقيق.

حيث أن هذه المرحلة تستغرق الكثير من الوقت والجهد كما أن تكلفتها المالية تعتبر كبيرة مقارنة بغيرها من المراحل.

تستند هذه المرحلة على الأبحاث الكمية والكيفية بالمقام الأول، فتحديد المشكلة يجب أن يبنى على منهجية متينة مبنية على الأدلة والبراهين الموثقة، حيث يتم عملها عن طريق تحليل البيانات والوثائق الحالية ذات العلاقة، واجراء البحوث والادبيات، والاجتماع مع أصحاب المصلحة، والخبراء والفنيين ذي العلاقة، وإقامة ورش العمل ومجموعات التركيز وغيرها من الطرق المتاحة.

تعتمد هذه المرحلة على ثلاث خطوات أساسية:

* تعريف المشكلة:

ماهيتها، ونوعها، وخصائصها وسماتها، وحجمها، ومدى تأثيرها، وخطورتها، والآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة والناجمة عنها، ونطاقها الزماني والمكاني وأسبابها، والعوامل المساهمة في حدوثها، والفئات المتأثرة، والجهات ذات العلاقة في حدوث هذه المشكلة.

* تأطير المشكلة:

من خلال ذكر خمسة عناصر وهي: ماهية المشكلة، والفئة المؤثرة والمتأثرة، والسبب الجذري لها (عوامل سببية او ارتباط)، والإطار الزمني والمكاني لها، وخصائص البيئة المحيطة لحدوثها.

* الدراسة التحليلية:

تشمل تحليل الوضع الراهن (وضع صفر) والذي يهدف الى اجراء دراسة عن الوضع الحالي من غير اجراء أي تدخل، والتحليل المعياري والذي يهدف الى اجراء الدراسات المعيارية والدولية المقارنة بهدف الاستفادة من تجارب الدول الأخرى على المستوى الإقليمي والعالمي في كيفية حل المشكلة، وأخيرا عمل دراسة بهدف سد الفجوات متضمنا اجراء تحليل للفجوات التشريعية ما بين الوضع الراهن والوضع المطلوب.

مثال يمكننا القول إن "بطالة الشبان مرتفعة جدًا في الشرق الأوسط". أو بعبارات أخرى، ثمة نقص في التوظيف في المنطقة. كذلك، يمكننا وضع إطار للمشكلة من ناحية معدلات النمو: " ينمو الطلب على الطاقة بوتيرة أسرع من قدرة الدولة على تلبيته بكلفة مقبولة ". فيمكن أن يساعد تأطير المشكلة بهذه الطريقة في تسليط الضوء على واقع فيما قد لا يكون أمرٌ ما مشكلة ملحة في الوقت الراهن، قد يصبح كذلك في المستقبل. مع ذلك، تتوافر حالات لا يكون فيها وضع إطار للمشكلة من حيث النقص والفائض مفيدًا.

|  |  |
| --- | --- |
| المرحلة الأولى: **تحديد المشكلة (التحدي أو الفرصة)** | |
| الهدف | تحديد المشكلة وتأطيرها، ومعرفة أهم الحلول المقترحة |
| المخرجات | مستند دراسة السياسة والذي يشمل:  ) تحليل الوضع الراهن، التحليل المعياري، وسد الفجوات ( |

المرحلة الثانية:

**تحليل خيارات أو بدائل السياسة**

تقوم هذه المرحلة بشكل أساسي على وضع قائمة بالخيارات أو البدائل المقترحة لحل المشكلة والتي تم استنتاجها من المرحلة الأولى، وما يهمنا هنا هي الخيارات أو البدائل التشريعية لأن الحلول المقترحة قد تكون تشريعية أو غير تشريعية مثل المبادرات او الاستراتيجيات وغيرها، ومن ثم يتم تصفية هذه الخيارات بناء على معايير يتم تحديدها مسبقا، وبعد ذلك، يتم تحليل وترتيب الخيارات أو البدائل ذات الاولوية بعد التصفية وفقا لمنهجيات معتمدة.

معايير التصفية: يتم تحديد هذه المعايير من خلال الاستعانة بممارسات عالمية موثقة ومبنية على البراهين تكون ضمن قوائم، أو من خلال طبيعة المشكلة نفسها أو حتى طبيعة الخيارات المقترحة، أو من خلال الاستفادة من معايير تم استخدامها في حالات مماثلة سواء على المستوى الإقليمي او العالمي، أو ان تكون منبثقة عن توجهات حكومية على المستوى الاستراتيجي الوطني.

من أهم الأمثلة على المعايير التي عادة ما يتم استخدامها عند تحليل خيارات السياسة هي: الأهمية والضرورة، ومدى اهتمام متخذ القرار، والجو السياسي العام، وقابلية التطبيق على المستوى الفني والسياسي والاجتماعي، ومدى ضبابية الخيار المقترح ومتانته، فعادة ما يتم تفضيل الخيار ذا التأثير المحدد على الخيار ذا النطاق الأكبر، بالإضافة الى قدرة الخيار على تحقيق النتائج المطلوبة وحجم تأثير ومرونة الخيار، كما أن الإطار التشريعي والتنظيمي أحد أهم المعايير

التي يتم استخدامها، حيث يتم معرفة مدى معارضة الخيار المقترح أي توجهات او تنظيمات أو قوانين وتشريعات حكومية وسياسية قائمة، بالإضافة الى درجة تعقيد الخيار المقترح والاعتبارات المالية كالتكلفة والإطار الزمني مع توفر قنوات التنفيذ (موارد مالية وبشرية)، جميعها تعتبر من أهم المعايير التي يجب أخذها بالحسبان.

تحليل وترتيب الخيارات أو البدائل: عن طريق اتباع منهجيات كمية وكيفية لتحليل الآثار المتوقعة

والمترتبة عند تبني كل خيار، والتي قد تكون آثار مقصودة أو جانبية (إيجابية او سلبية) أو قد تكون آثار مباشرة او غير مباشرة، ومن ثم يتم اختيار المنهجية المتبعة لترتيب هذه الخيارات بهدف اختيار الحل السياسي المقترح والأنسب لحل المشكلة.

يتم توثيق هذه الخطوة عن طريق عمل وثيقة مذكرة السياسة والتي تشمل على أهم المحاور التالية:

* عنوان السياسة: من المهم وضع عنوان محدد وواضح لمذكرة السياسة المقترحة والمتضمنة اشارة الى المشكلة والسياسة المقترحة لحلها.
* ملخص تنفيذي: حيث يتم ايجاز ما تحويه المذكرة متضمنة المشكلة المراد حلها والسياسة التي تم اختيارها لمعالجة المشكلة.
* الهدف: تحديد أهداف السياسة.
* الإطار العام للسياسة: بالاعتماد على نتائج المرحلة الأولى والثانية، يتم تلخيص نتائج الخطوات الثلاث (تعريف المشكلة، وتأطير المشكلة، والدراسة التحليلية)، وتوضيح الحل السياسي المقترح الذي تم اختياره وفق معايير ومنهجيات معتمدة.
* تحليل الأثر الاقتصادي والاجتماعي والصحي: الإشارة الى الأثر الاقتصادي والاجتماعي والصحي المتوقع.
* خارطة الطريق لتطوير وثيقة السياسة: حيث يتم تحديد مالك السياسة، وأصحاب المصلحة، والفئة المستفيدة، والفئة المستهدفة، بالإضافة الى استراتيجيات الموائمة، ونموذج الحوكمة المقترح، والمسار القانوني المتوقع لتمرير السياسة وتشريعها، والإشارة الى منهجية وأدوات تقييم فعالية وكفاءة السياسة، بالإضافة الى خطة التواصل سواء مع أصحاب المصلحة او الجمهور وخطة التدريب ان دعت الحاجة الى ذلك.
* اعتماد مذكرة السياسة وتحديد التوجه: عرض مذكرة السياسة لأصحاب المصلحة الرئيسين، مراجعة قائمة الأولويات، والتوجهات وأخذ الموافقة عليها.

|  |  |
| --- | --- |
| المرحلة الثانية: **تحليل خيارات أو بدائل السياسة** | |
| الهدف | تحديد أهداف السياسة |
| المخرجات | مستند مذكرة السياسة |

المرحلة الثالثة:

**التطوير والاعتماد**

تقوم هذه المرحلة على خطوتين أساسيتين:

الأولى: **التطوير**

* تحديد الجهة/الجهات المسؤولة عن تطوير وثيقة السياسة.
* إشراك أصحاب المصلحة لتطوير السياسة، فمن المناسب أن يتكون أعضاء الفريق من الخبراء والمختصين من داخل وخارج المنظمة، إضافةً إلى خبراء السياسة؛ ويكون ذلك من خلال تشكيل الفرق وعقد ورش العمل، أو الاجتماعات الدورية، أو غيرها من الطرق التي يتم الاتفاق عليها.
* تحديد النهج المتبع في تطوير السياسة، وتحديد المصادر المستند عليها (بيانات، دراسات وتقارير سابقة (.
* تحديد خطة تفصيلية لتطوير وثيقة السياسة وآلية جمع المدخلات والملاحظات ومراجعتها والمدة الزمنية لكل دورة على حسب الخطة الزمنية وتكون بمثابة قواعد عمل.
* كتابة ومراجعة وتدقيق المحتوى، حيث يتم ذلك على عدة دورات حسب خطة العمل المعتمدة.
* تحتوي وثيقة السياسة على العناصر التالية أدناه، ومن المهم أن يتلخص محتوى السياسة في الإجابة على لماذا (Why) وماذا (What) فقط، ولا ينبغي أن تجيب عن كيف (How) ، فالكيفية تقع على عاتق الإستراتيجيات والخطط التشغيلية والبرامج وغيرها من أدوات التنفيذ.

- المقدمة

- أهداف السياسة

- النطاق

- المصطلحات والتعاريف

- مبادئ السياسة (والتي تعكس الإطار العام لسياسة، وقد تكون ركائز، أو عناصر (

- الإطار التشريعي والتنظيمي

- مسؤولية تطبيق السياسة

- الاستثناءات ان وجدت

- سجل المراجعات

• يتم تطوير ومراجعة (النسخة الأولى) من وثيقة السياسة من قبل فريق العمل، والإدارات الداخلية للمنظومة المالكة للملف، والقيادات العليا؛ للتأكد من مواكبتها للمتطلبات وتواؤمها وارتباطها بالأهداف الاستراتيجية، وجمع المرئيات والملاحظات وعكسها على الوثيقة (النسخة الثانية (.

• استطلاع آراء العموم والقطاع الخاص والجهات الحكومية بشأن وثيقة السياسة (النسخة الثانية) ، وعكس الملاحظات التي وردت في مدةٍ محددة (النسخة الثالثة).

الثانية**: الاعتماد**:

حسب آلية الاعتماد المنصوص عليها في القطاع أو الجهة المعنية، وحسب نوع السياسة، والهيكلة التنظيمية، والشركاء الأساسين المعنين.

|  |  |
| --- | --- |
| المرحلة الثالثة: **التطوير والاعتماد** | |
| الهدف | اعتماد وثيقة السياسة |
| المخرجات | مستند وثيقة السياسة |

المرحلة الرابعة:

**التنفيذ**

بعد الحصول على اعتماد الموافقة من الجهات المسؤولة (ولكلِّ سياسة مسارها حسب القطاع والاختصاص) تبدأ مرحلة نشر السياسة وتنفيذها على أرض الواقع وحتى تتم هذه المرحلة بأفضل طريقة يتم اتباع الخطوات التالية:

* تطبيق خطة التنفيذ بناء على مستهدفات ومؤشرات الأداء والتنفيذ المعتمدة.
* النشر والإعلان عن السياسة.
* عمل جلسات توعية وتثقيفية لأصحاب المصلحة والجمهور.
* التدريب ان دعت الحاجة لذلك.

|  |  |
| --- | --- |
| المرحلة الرابعة: التنفيذ | |
| الهدف | تشريع السياسة |
| المخرجات | مستند نتائج مؤشرات التنفيذ |

المرحلة الخامسة:

**المراقبة والتقييم**

يهدف تقييم السياسة إلى تقدير قيمتها ومدى تحقيقها لأهدافها التي وضعت لأجلها، وطرق تطبيقها على أرض الواقع. إضافة إلى مدى عكس الرأي العام وحاجات المجتمع ومدى مساهمة العموم بعملية اتخاذ القرار وحصولهم على نتائج ملموسة تلاقي التوقعات، عليه يتعين على الجهة المسؤولة عن التقييم أن تكون مستقلة.

كما أن لتقييم السياسات مجال واسع، إلا أنها في جوهرها هي متابعة التنفيذ؛ للتأكد من سير الأمور المخطط لها واستخدام الموارد التي تم توظيفها بنجاح. وتكمن أهمية تقييم السياسة بأنها تساهم في تحسينها وتقييم الخيارات القادمة لحل ذات المشكلة المعنيَّة، وفي هذه المرحلة يتم:

* مراقبة عملية الامتثال للسياسة.
* متابعة التقارير ونتائج مستهدفات الأداء المحدد مسبقًا والمخرجات.
* تقييم فعالية وكفاءة السياسة وفقا لأدوات التقييم المعتمدة، حيث غالبا ما ينتج عن هذه المرحلة أحد النتائج التالية:

- الاستمرار في العمل بنفس السياسة من غير تغيير.

- الاستمرار في العمل بنفس السياسة مع اجراء تعديلات، مثل إجراء تغيير أو تعديل على أحد مبادئ السياسة المعتمدة؛ نظرًا لتغير الظروف المحيطة أو لإيجاد حل لمشكلة أو تفادي عواقب أحد التحديات وفق نموذج الحوكمة المعتمد.

- الغاء السياسة بشكل جذري.

- التوقف عن التنفيذ لفترة محددة.

هناك منهجيات رياضية يمكن استخدامها لتنبؤ الأثر المتوقع من تطبيق السياسات. ويعتبر هذا أحد اهم وظائف وتطبيقات الاقتصاد القياسي Econometrics)) حيث يتم عبره استخدام نماذج رياضية وإحصائية معترف بها عالميا لقياس الأثر الاقتصادي الناتج من التدخل الحكومي. حيث يكون المدخل (Input) للنموذج اما سياسات او مبادرات او استراتيجيات او غيرها ويكون مخرج (Output) النموذج القيمة المضافة للاقتصاد الكلي للدولة (Value Added) وللقيمة المضافة اشكال عديدة منها استحداث وظائف او نمو الناتج المحلي لقطاع اقتصادي معين او تغير في مؤشر لتضخم العام وغيرها.

ونذكر هنا بعض النماذج المشهورة وذات الموثوقية العالية:

* نموذج المدخلات – المخرجات. Leontief Input-Output Model
* جداول العرض والاستخدام للحسابات القوميةUse & Supply Tables
* نموذج التوازن العام لتحليلGeneral Equilibrium Model

|  |  |
| --- | --- |
| المرحلة الخامسة: المراقبة **والتقييم** | |
| الهدف | قياس فعالية وكفاءة السياسة |
| المخرجات | مستند نتائج قياس فعالية وكفاءة السياسة |

المحور الثالث:

**دور الحكومات في السياسات العامة**

تمهيد

تعتبر السياسات العامة للحكومات بأنها مجموعة من النشاطات (القوانين، اللوائح، المراسيم، الخطط، الأفعال، والسلوك) التي تختارها من خلال إدارتها للمجتمعات.

تعد الحكومات بصفة عامة نشطة في بلورة وصناعة وتطوير السياسات العامة فكل سنة تصدر العديد من اللوائح والقوانين والمراسيم عن السلطات التنفيذية بالتنسيق مع السلطات التشريعية، تعقبها بعد ذلك مجموعة من التعليمات والإجراءات المفسرة والموضحة من قبل الإدارات التنفيذية.

إن موضوع السياسات العامة، يشكل مطلب حق ينبغي فهمه واستيعابه بشكل جيد ضمن الواقع المعاصر، لأنه يؤدي بنا إلى معرفة الأدوار الرسمية والغير الرسمية في عملية رسم السياسات.

وبما أن الحكومات تمتلك السلطة على مجموع أفراد المجتمع ولها المسؤولية عنهم، لذلك فإن عليها أن تضع السياسات العامة التي تتناول أفعالها وتصرفاتها ودوافعها. كذلك أن السياسات العامة لا تشمل فقط أفعال الحكومات بل تشمل أيضا امتناعها عن فعل أشياء في حالات معينة. فالسياسات العامة تعرف بأنها تلك النشاطات الحكومية أو القرارات اللازمة لتنفيذ البرامج التي تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية، اقتصادية واجتماعية.

توضع السياسات الحكومية عادة باسم الجمهور، وتبادر بها الحكومات، ويحاول كل من القطاعين الخاص والعام فهمها، وتشير إلى ما تنوي الحكومة فعله أو الامتناع عن فعله.

فتحليل هذه السياسات العامة يشمل مجموعة مرتكزات أساسية متجددة: التدخلات الجماعية المنتجة لوسائل حقيقية موجهة للقطاعات المختلفة، طرق واليات الحكومة في تدخلاتها العمومية، المعلومات المطلوبة والخطوات المنهجية في صنع السياسات العامة، مخرجات هذه السياسات وتقييمها ومتابعتها.

**دور الحكومات**

السياسات العامة هي حقل علمي معرفي يدرسه ويهتم به الكثيرون من طلاب وأساتذة الإدارة العامة وإدارة الأعمال والاقتصاد والسياسة، بالإضافة إلى المهتمين بهذا الحقل من سياسيين وموظفين ومديرين وقادة في الحكومات.

فهذا المجال متنوع الاختصاص يجمع بين العلم والتطبيق، أو بين النظريات العلمية من جهة وبين المهارات العملية التطبيقية من جهة أخرى.

والحكومات دائمًا تهتم بالسياسات القابلة للتطبيق والتي ينعكس أثرها على الدولة وتقوم الحكومات بأدوار مختلفة في السياسة العامة، فهي صانع السياسة والممكن الرئيسي لتنفيذ الأعمال التي يتطلبها تنفيذ مبادئ السياسة، وتقوم أيضا بقياس أثر وانعكاس مخرجات السياسة على أجهزة الحكومة المختلفة، والاقتصاد، والمجتمع. وهذه الأدوار تقوم بها الحكومات من خلال أجهزتها المختلفة (وزارات او هيئات او مؤسسات حكومية أو مراكز الرقابة والتميز)، فسن السياسة يتم في الغالب من خلال الحكومة المركزية وتساهم أحيانا الجهات التشغيلية (الوزارات الحكومية) في وضع مبادئ السياسة بحكم الاختصاص الفني والتشغيلي.

تنفيذ مبادئ السياسة يتم في معظم الأحيان من خلال أجهزة الحكومية التشغيلية (الوزارات على سبيل المثال بالتعاون مع القطاع الخاص والأفراد) عبر الاستراتيجيات والخطط والمبادرات، أما

الدور الرقابي فيتم من خلال أجهزة الحكومة الرقابية ومراكز التميز الحكومية وذلك بهدف قياس أثر تنفيذ السياسة على أنشطة واعمال الدولة بشكل عام (الحكومة، الاقتصاد، المجتمع).

عليه، يمكن تقسيم صناع السياسات العامة في الجهات الرسمية الحكومية إلى ثلاث سلطات تشمل الأفراد الذين يخولون الصلاحيات التي تسمح لهم بالمشاركة في صنع السياسات العامة، مثل أعضاء السلطة التنظيمية والتنفيذية والقضائية؛ ويشمل ذلك الإداريين الآخرين العاملين في الأجهزة الحكومية الذين يساهمون في اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات العامة بدرجات متفاوتة.

أولاً: **السلطة التنظيمية (التشريعية** (

تعد من أهم المنظمات الرسمية الحكومية التي تضطلع أساساً بتشريع اللوائح والأنظمة والقوانين، ووضع القواعد العامة التي تنظم مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها في الدولة؛ وهنا نشير إلى المشرع الذي يسن السياسة.

ثانياً: **السلطة التنفيذية**

تضم السلطة التنفيذية العاملين بالمؤسسات والهيئات واللجان والأجهزة الحكومية المتنوعة،

التي غالباً ما تضطلع بتنفيذ السياسات العامة، غير أن دورها يبرز في تدخلها في صنع السياسات العامة ومناقشتها؛ وذلك مرده إلى كثرة القضايا والمطالب التي تستوجب خبرات فنية متخصصة لرسم السياسات المتعلقة بها، فغالباً ما يتم تفويض الأجهزة الإدارية كثيراً من الصلاحيات اللازمة لرسم السياسات العامة من هذا النوع.

ثالثاً**: السلطة القضائية (القضاء الإداري (**

يقصد بها المحاكم الإدارية المختصة بالتحقق من مدى مطابقة السياسة لدستور الدولة -على فرضية أن السياسة العامة تعد قرار إداري يتطلب تحقق أركانه، والنظر في المخالفات التي ترتكب بحق المواطنين من قبل الأجهزة الحكومية جراء تنفيذ السياسة العامة.

أما فيما يتعلق بإمكانية نقض السياسات العامة من قبل القضاء الإداري، فإن رقابة القضاء الفعالة على التصرفات التي تقوم بها الأجهزة الحكومية في رسم السياسات العامة أو تنفيذها، يعد صمام الأمان والضمانة الحقيقية إزاء التعسف الإداري، وذلك بإلغاء القرارات الإدارية المجحفة التي اتخذتها الجهات المعنية بحق المواطنين أو التعويض عن الأضرار التي نجمت عنها.

**البنية الاجتماعية كقوة مؤثرة**:

النظام السياسي للدولة هو وليد المرجعية التشريعية للدولة، وذلك من حيث كون هذا النظام ينبغي أن يكون معبراً عن المبادئ التي تقوم عليها الدولة وترتكز عليها، ويرتكز عليها أعضاء المجتمع وتوجهاتهم، ومجسداً للدوافع الاجتماعية والقوى المؤثرة فيه؛ بالشكل الذي يجعل دراسة المجتمع -لغرض صياغة السياسة العامة- من ناحية سلوك المواطنين، ومستواهم التعليمي، ومدى التجانس الثقافي والطبقي يعد منهج تحليلي للواقع الاجتماعي ودوراً مهماً في السياسة العامة.

**البنية الاقتصادية كقوة مؤثرة**:

تعد البنى الاقتصادية من العوامل المهمة التي تؤثر على السياسية العامة، وذلك من خلال تركيب الهيكل الاقتصادي أو القطاعات الاقتصادية التي تحدد نوعية ومجالات عمل الحكومة، تبعاً للتوزيع الجغرافي للهيكل الاقتصادي ودرجة تعقيد أو بساطة هذا الهيكل ونظام التبادل المتبع في البلد. كما أن مستوى التقدم والنمو الاقتصادي في المجتمع له تأثير واضح.

فكلما كان المجتمع متقدماً كلما اقتصر دور الحكومة على التنسيق والرقابة، بخلاف لو كان المجتمع يعاني من عدم العدالة في توزيع ثروات البلد ستوجد مشاكل تتطلب تدخلاً حكومياً يتخذ أشكالاً متعددة؛ منها فرض الرسوم والضرائب والقيام ببرنامج الرعاية وتقديم الخدمات لذوي الدخول المحدودة أو الفقراء.

**الرأي العام كقوة مؤثرة:**

ويقصد بالرأي العام اتجاه اغلبية من الناس في مجتمع اتجاهاً موحداً إزاء القضايا والمشاكل التي تعرض لهم.

انطلاقاً من هذه الفكرة فإن العلاقة بين الرأي العام والسياسة العامة هي أن ما يفكر فيه الجمهور هو ما تفعله الحكومة، أي أن له تأثير ديناميكي في السياسية العامة والعكس صحيح.

ويعني ذلك أن مطالب ورغبات المجتمع له مكانة وموقف مؤثر في رسم السياسات العامة، كما أن الرأي العام لا يمثل بالضرورة رأي الأغلبية، بل يمكن أن يمثل رأي فرد أو مجموعة قليلة من الأفراد تجاه مطلب أو قضية معينة في ظروف ووقت معينين، ثم تطور واتسع بالتفاعل والاتصال ليكون رأياً عاماً لشريحة واسعة من المجتمع.

**أهمية علم البيانات في تعزيز رسم السياسات**

ادى استخدام التكنلوجيا في العصر الحديث الى تغييرات كبيرة على مستوى الاقتصاد والمجتمعات والشركات بالإضافة إلى زيادة الإنتاج الصناعي في القطاعات الأخرى.

أدت هذه التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى نمو هائل في كمية المعلومات التي تم جمعها، مما أدى إلى عصر جديد من البيانات الضخمة (ماركس، 2013).

ووفقًا لـ (جابور، 2019)، يتم إنتاج ما يقارب من ثلاث مليارات بايت من البيانات يومياً من أجهزة الاستشعار والأجهزة المحمولة والمعاملات عبر الإنترنت والشبكات الاجتماعية.

فإن الوصول الى كميات هائلة من البيانات المتاحة يلعب دوراً رئيساً في رسم السياسات وصنع القرارات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

حيث أدى تخزين وتنظيم وفهم هذا الكم الهائل من المعلومات الى وجود علم البيانات. والجدير بالذكر فإن علم البيانات يعتمد على تقنيات جديدة في مجالات الإحصاء والتعلم الآلي واستخراج البيانات والتفاعل مع مجالات الهندسة والذكاء الاصطناعي وذلك من أجل الاستخراج التلقائي للمعلومات المفيدة المحتملة من البيانات المتوفرة.

ومن هذا المنطلق، فإن رسم السياسات وصنع القرار المعتمد على البيانات يساعد على فهم التفاعلات المعقدة بين مختلف أصحاب المصلحة باستخدام علم البيانات.

ويعد استعمال نموذج فعال ودقيق يعتمد على علم البيانات أمراً ضرورياً في التوقعات وذلك لتصميم السياسات المناسبة خاصة في أوقات الاضطراب الاقتصادي مثل تلك التي شهدناها مع انتشار فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا الإطار يوفر استخدام علم البيانات والذكاء الاصطناعي لكافة القطاعات فوائد لجميع المستفيدين وخاصة لصانعي السياسات من خلال تحسين منهجيات تحليل البيانات المتاحة للتنبؤ وبالتالي جعل المجتمع قادر على مواجهة التحديات المستقبلية.

**دور المعلومات والبيانات العامة في رسم السياسات العامة**

من الفوائد العديدة للعلوم الإنسانية، كعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد أنها من أهم المصادر البحثية والتحليلية في مجال سن السياسات العامة التي يلزم الاستناد عليها والاستفادة من بياناتها، فمن خلال الدراسة والبحث في ظاهرة أو سلوك اجتماعي أو متغير اقتصادي يمكن توقع ما سيحدث لاحقاً، ويمكن بالتالي وضع سياسات استجابة مناسبة وهادفة لتحقيق نتيجة إيجابية عامة على المجتمع.

وسنذكر مثالين يبينان دور علم الاجتماع وعلم الاقتصاد في دراسة للآثار الكلي للمتغيرات على صعيد المجتمع، وكيف وضعت المملكة العربية السعودية السياسات المناسبة في سياقهما) من إصدار صندوق النقد الدولي يونيو 2020 بعنوان التمويل والتنمية (.

* لوحظ أثناء جائحة كورونا، أن وباء كوفيد 19 – يؤثر على كبار السن (فوق 65 عام) أكثر من الفئات الأقل عمراً.

وبناءً عليه يمكن استنتاج أن معدل مشاركة القوى العاملة لن يتأثر كثيراً بعد انقضاء ومرور الجائحة، ذلك لأنه على الأغلب من يفوق عمره 60 عام قد تقاعد أو أنه لا يبحث عن عمل.

اما الأقل عمرا فهم لازالوا يبحثون عن فرص عمل، بناء عليه، ورغم الانكماش الاقتصادي بسبب الجائحة، يجب وضع سياسات عامة تهدف عاجلاً لخلق فرص عمل جديدة ومستديمة.

لذاك نرى ان المملكة تسعى في سياساتها وخططها دائما لاستحداث فرص عمل جديدة في شتى القطاعات والمجالات.

وكذلك نرى ان هدف الرؤية لخفض معدلة البطالة لم يتزحزح وان سياسة المملكة في توطين الوظائف مستمرة.

* اتبعت المملكة العربية السعودية سياسات عملية جدا للتعامل مع جائحة كوفيد 19 – من جانبين (نقدي ومالي).

فمن الجانب النقدي ولاستقرار احتياطيات المملكة والتجارة الخارجية مع العالم، اُتبعت سياسة نقدية للبنك المركزي السعودي تقتضي المحافظة على معدل الصرف للريال مقابل الدولار الأمريكي من خلال اتباع منهجية الفدرالي الأمريكي في خفض معدل الفائدة. ومن الجوانب المالية العامة للدولة، تم اتباع سياسة التيسير الكمي Quantitative Easingللمحافظة على معدل الاستهلاك في الاقتصاد، من خلال ضخ مستوى سيولة في النظام المالي لم يُشهد من قبل (حسب احصائيات البنك المركزي قارب معدل النقد المتداول في الاقتصاد سقف 3 ترليون ريال).

تم ذلك من خلال استخدام جزء من احتياطيات المملكة وإصدار سندات دين (محلي وخارجي) وإعادة ضخها في الاقتصاد المحلي وزيادة ضريبة القيمة المضافة وتدوير إيراداتها في الاقتصاد.

**إطار عام للسياسات العامة في المملكة العربية السعودية**

تضمنت الضوابط المطلوب مراعاتها عند إعداد ودراسة مشروعات الأنظمة واللوائح وما في حكمها، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم(713 )وتاريخ 30 / 11 / 1438 ه والتعديلات اللاحقة له الحالات الآتية:

أولاً: في حال كان موضوع السياسة العامة داخل اختصاصات الجهة معدّة السياسة ولا يتطلب الرفع عنه إلى رئيس مجلس الوزراء.

تلتزم الجهة الحكومية عند إعداد مقترح ذي الصلة بالشؤون الاقتصادية والتنموية لمشروعات قواعد أو لوائح أو قرارات وما في حكمها ذات طابع تنظيمي -مما هو داخل في اختصاصاتها ولا يتطلب الرفع عنه-، أن تنشره على المنصة الإلكترونية الموحدة لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، بما يمكّن الجهات والأفراد المعنيين بأحكامه من إبداء مرئياتهم وملحوظاتهم حياله، ومن ثم تنشر ملخصاً بأهم ما تضمنته هذه المرئيات والملحوظات. وللجهة تقدير نشر المقترح وملخص المرئيات والملحوظات التي أبديت في شأنه.

ثانياً: في حال كان الموضوع يتطلب الرفع إلى رئيس مجلس الوزراء؛ على الجهة معدّة السياسة الالتزام بالآتي:

* أن يكون المقترح متوافق مع الرؤى والخطط والاستراتيجيات المعتمدة.
* في حال كان المقترح يتضمن فكرة جديدة، يجب قبل البدء في إعداده رفع تصور كامل عنه، موضحاً أهدافه والفئة المستهدفة من تطبيقه، ومدى الحاجة إليه؛ لأخذ التوجه المبدئي لاستكمال ما يلزم حياله.

- تقدم الجهة مذكرة توضيحية تتضمن بيان السند النظامي لاختصاصاتها بطلب إصدار المقترح - السياسة العامة في هذه الحالة- والهدف منه، وعناصره الرئيسية، والأسباب التي أدت إلى إعداده، وشرحه بشكل واضح، على أن تتضمن المذكرة الآتي:

- نبذة عن التشريعات ذات العلاقة.

- التجارب الدولية.

- الآثار المالية، والاقتصادية، والوظيفية، والاجتماعية، المتوقعة التي قد تنتج عند تطبيق المقترح.

- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة إن تطلب الأمر.

- تحديد الأنظمة والقرارات والأوامر الملكية والسامية، والاتفاقيات الدولية، التي سيترتب على صدور المقترح إلغاؤها أو تعديلها، وما يقابلها من مقترحات.

**أمثلة على السياسات العامة المعتمدة في المملكة**:

* سياسة الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية الصادرة بقرار مجلس الوزراء عام 1437هـ
* سياسة المشاركة الصناعية العسكرية الصادرة بقرار الهيئة العامة للصناعات العسكرية عام 1440 ه.
* سياسة تحديد أجور استخدام وسائل النقل العام الصادرة بقرار من الهيئة العامة للنقل عام1441هـ.
* سياسة حماية البيانات الشخصية للأطفال ومن في حكمهم السعودية الصادرة بقرار الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي عام 1441 ه
* السياسة الوطنية لمنع عمل الأطفال في المملكة العربية الصادرة بقرار مجلس الوزراء عام1442 ه.
* السياسة الوطنية للسلامة والصحة المهنية الصادرة بقرار مجلس الوزراء عام 1442 ه.
* سياسة الاقتصاد الرقمي الصادرة بقرار مجلس الوزراء عام 1442 ه.
* سياسة الحوسبة السحابية أولا والصادرة من اللجنة الوطنية للتحول الرقمي عام 1442 ه.

المحور الرابع

**العلاقة بين السياسة العامة** **والاستراتيجية**

**السياسة العامة والاستراتيجية**

يمكن القول في بداية الحديث أن العلاقة بينها تكمن بأنهما يُلبيان الرغبات والحاجات التي دعت إلى إقرارهما وهما يصبان في خدمة المجتمع أولاً والدولة ثانياً، فالمواطن يهتم بالاستماع وتتبع السياسة العامة بحكم أنها ستقوم بفعل ذلك، ولكن تقل اهتمامه بتتبع والتأكد ما إذا كانت نفذت ما وعدت به أم لا وبما تحقق على أرض الواقع، وهذا ما تقوم به الاستراتيجية.)

أن السياسة العامة تمثل الدائرة الرئيسية التي تهم المواطن من النظام السياسي، لكن المواطن في النهاية لا يهمه أبداً إن كان في البلد برلمان مكون من مجلس أو مجلسين، لا يهمه إن كان هناك حزبان أو أكثر، ولكن الذي يهم المواطن أن يرى وقعاً لما يفعله النظام على حياته بشكل مباشر (تعليم، صحة، إسكان، غذاء، مواصلات. إلخ (.

لذا يلاحظ أن العلاقة متلازمة بين السياسة العامة والاستراتيجية وتتمثل:

* السياسة العامة والاستراتيجية تسعيان إلى معالجة قضايا ومشاكل منظورة.
* السياسة العامة أعم وأشمل من الاستراتيجية.
* أن السياسة العامة هي الإطار العام التي تنطلق منه الاستراتيجية.
* إن السياسة العامة تمثل برنامج عام تسعى الحكومة لتحقيق أهدافه الكبرى والاستراتيجية تمثل المسار والاتجاه لتلك الأهداف.
* الاستراتيجية تسعى لتحقيق جزء من الأهداف العامة أو الكبرى للسياسة العامة للدولة خلال مدة يحددها التخطيط الاستراتيجي.

إذاً السياسة العامة عبارة عن برنامج عام تضعه الحكومة لتحقيق(الأهداف) وفق اتجاه محدد (الاستراتيجية)، وذلك بتحديد الوسائل والأدوات اللازمة لتنفيذ (التخطيط)، وهذا لا يتحقق إلا بوجود تعليمات ومراسيم قانونية (القرارات).

أشار الكبيسي أن نيكولاس هنري وهو من أساتذة الإدارة العامة المعاصرين والبارزين، ذكر حول العلاقة بان الاستراتيجيات والسياسة العامة أنه يرى " أن الاستراتيجيات هي إحدى وسائل وأساليب تنفيذ السياسات العامة" وهذا يعني بالضرورة أن السياسات العامة تسبق الاستراتيجيات، أي أن الاستراتيجية بوجه عام والتخطيط الاستراتيجي بوجه خاص هما من وسائل وأساليب تنفيذ السياسات العامة.

**السياسة العامة للمملكة العربية السعودية:**

لكل الدول نظامها السياسي وطبيعته المختلفة وطريقة تفاعل المشاركين فيه لذا تختلف صنع السياسات داخل الدول باختلاف تلك الأنظمة الحاكمة له، ومن مؤسسات صنع السياسة العامة بالمملكة العربية السعودية.

**النظام الأساسي:**

أشار النظام الأساسي للحكم في مادته الأولى إلى أن المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة، دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم) ولغتها هي اللغة العربية.

وتضيف المادة السابعة من النظام إضافة إلى ما ذكر في المادة الأولى بأنه " يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم) وهما الحكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة المختلفة.

**السلطة التنفيذية:**

لقد جاء في المادة السادسة والخمسون: الملك هو رئيس مجلس الوزراء، ويعاونه في أداء مهامه أعضاء مجلس الوزراء، وذلك وفقا لأحكام هذا النظام وغيره من الأنظمة، ويبين نظام مجلس الوزراء صلاحيات المجلس فيما يتعلق بالشئون الداخلية والخارجية، وتنظيم الأجهزة الحكومية، والتنسيق بينها، كما يبين الشروط اللازم توافرها في الوزراء، وصلاحياتهم، وأسلوب مساءلتهم، وكافة شؤونهم، ويعدل نظام مجلس الوزراء واختصاصاته، وفقا لهذا النظام. وجاء في المادة السابعة والخمسون:

أ -يعين الملك نواب رئيس مجلس الوزراء والوز راء الأعضاء بمجلس الوز راء، ويعفيهم بأمر ملكي.

ب -يعتبر نواب رئيس مجلس الوزراء، والوزراء الأعضاء بمجلس الوزراء، مسئولين بالتضامن أمام الملك عن تطبيق الشريعة الإسلامية، والأنظمة، والسياسة العامة للدولة.

ج- للملك حل مجلس الوزراء وإعادة تكوينه.

ويتضح من نصوص المواد أعلاه اختصاص مجلس الوزراء بأعداد وتنفيذ السياسات العمة في المملكة (نظام الحكم السعودي، 1412ه)

وهيه صاحبة الحق الأصيل في صنع السياسات العامة، حيث إنها تمثل القطاع الحكومي القادر المالك لمقومات صنع السياسات، ودورها المهيمن ينطلق من عدة اعتبا را ت منها:

الدستور (النظام الأساس) واليات التنفيذ الفعلي، وامتلاك الآليات والإمكانات، وظيفتها في إدارة الدولة (.

ما هو دور الجهات الرسمية في مجال صنع السياسات العامة تعمل الجهات الرسمية على تشريـع، فصناع السياسات الرسميين هم أولئك الذين لديهم السلطة القانونية لإعداد السياسات.

وتتمثل السلطة التنفيذية في المملكة العربية السعودية في مجلس الوزراء، ويتولى الملك رئاسته، ويعاونه في أداء مهامه أعضاء المجلس، وذلك وفقاً لأحكام هذا النظام وغيره من الأنظمة، ويبين نظام مجلس الوزراء صلاحيات المجلس مما يتعلق بالشؤون الداخلية والخارجية، وتنظيم الأجهزة الحكومية، والتنسيق بينها، كما يبين الشروط اللازم توافرها في الوزراء وصلاحياتهم، وأسلوب مساءلتهم، وكافة شؤونهم ويعدل نظام مجلس الوزراء واختصاصاته، وفقاً لهذا النظام (المادة 56) من النظام الأساسي للحكم.

وظيفة الحكومة في الملكة العربية السعودية هي ما تضمنه نظام الحكم السعودي على وجه التحديد والذي أوضح اختصاصاتها التي تمارسها وهي: اعداد السياسة العامة والاشراف على تنفيذها، وحماية أمن الدولة والمواطنين ومصالحها العليا، وتوجيه جميع أعمال المؤسسات الرسمية والهيئات العامة؛ والتنسيق بينها ومتابعة اعمالها، واعداد الأنظمة واللوائح والقرارات وإصدارها وفقًا لنظام الحكم ومتابعة تنفيذها، وإقرار موازنة للدولة العامة، وتنفيذها.

ويرتبط بمجلس الوزراء المجلسان الآتيان:

**مجلس الشؤون السياسية والأمنية**:

وبحسب أمر ملكي السعودي الصادر بتاريخ 9 / 4 / 1436 ه بإنشاء المجلس ويرتبط تنظيمياً بمجلس الوزراء، ويسمى رئيس المجلس وأعضاءه بأمر ملكي من أعضاء مجلس الوزراء بالإضافة إلى رئيس الاستخبارات العامة.

ويرأس هذا المجلس ولي العهد وزير الدفاع، وعضوية (8) وزراء، ويضم و وزارات (الداخلية، والخارجية، والدفاع، والحرس الوطني، والإعلام، والشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، والاستخبارات) ومن أبرز مهامه رسم السياسة الداخلية والخارجية ومتابعة الأحداث والقضايا السياسية والأمنية ودراستها ووضع القرار المناسب لرئيس مجلس الوزراء.

**مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية:**

وبحسب الأمر ملكي الصادر بتاريخ 9 / 4 / 1436 ه بإنشاء المجلس ويرتبط تنظيمياً بمجلس الوزراء ويسمى رئيس المجلس وأعضاءه بأمر ملكي من أعضاء مجلس الوزراء.

ويرأس المجلس ولي العهد وزير الدفاع وعضوية (20) وزيرا، وأبرز مهامه اختصاصه بالأمور الاقتصادية والتنموية ورسم السياسات المتعلقة بالاقتصاد والتنمية ووضع استراتيجيتها وخططها المستقبلية.

**السلطة التشريعية:**

لقد جاء في المادة السابعة والستون ما نصه: تختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة واللوائح، فيما يحقق المصلحة، أو يرفع المفسدة في شئون الدولة، وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية، وتمارس اختصاصاتها وفقا لهذا النظام ونظامي مجلس الوزراء ومجلس الشورى.

وجاء في المادة الثامنة والستون: ينشأ مجلس للشورى، ويبين نظامه طريقة تكوينه، وكيفية ممارسته لاختصاصاته، واختيار أعضائه، وللملك حل مجلس الشورى وإعادة تكوينه.

ومجلس الشورى يمثل السلطة التشريعية في الأنظمة السياسية الأخرى، لان كل دولة لها طبيعة سياسية واجتماعية تختلف باختلاف الثقافات والنظم السائدة فيها (نظام الحكم السعودي، 1412هـ)

أن الدساتير نصت على وجود السلطة التشريعية، التي تعد المؤسسات التي تمثل الشعب كما تقرها الأنظمة السياسية المختلفة فهي شريك أساسي مع السلطة التنفيذية في إقرار التشريعات والقوانين والموازنة ومراقبة المؤسسة التنفيذية ذاتها اثناء صنع وتنفيذ السياسات العامة.

وتتمثل السلطة التشريعية أو التنظيمية في المملكة العربية السعودية من مجلس الشورى، وقد حدد النظام الأساسي ونظام مجلس الشورى كيفية تشكيلته وممارسته لاختصاصاته وطرق اختيار أعضائه وإعفائهم عن مناصبهم، ويقوم مجلس الشورى بموجب أحكامه

بوضع الأنظمة واللوائح فيما يحقق المصلحة أو يرفع المفسدة في شؤون الدولة وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية (المادة 67) من النظام الأساسي للحكم.

ان مجلس الشورى يتولى إبداء الرأي والمشورة في المواضعات المعروضة عليه والتي يرى مجلس الوزراء عرضها عليه لتقديم رأيه والمقترحات، بما يسهم مع الحكومة برسم سياساتها العامة وإستراتيجياتها الوطنية كافة، وتفعيل دوره من خلال ما يسند إليه من تقديم المشورة والمقترحات التي تساعد في تفعيل أجهزة الدولة، وتشارك في حل الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وتحديدا يسهم في إبداء الرأي والمشورة في السياسات والمشروعات والبرامج المرتبطة بالمصلحة العامة.

**السلطة القضائية:**

من الناحية العملية يتباين دور الجهاز القضائي في العملية السياسية في مراقبة وتقييم تنفيذ السياسات العامة من نظام سياسي إلى أخر بحسب أهمية وأولوية هذا الجهاز ودرجة استقلاليته، ففي الولايات المتحدة يلعب جهاز القضاء دور هام في تقييم ومراقبة وتفسير السياسات العامة أو من خلال مراجعة النصوص أو تعديلها حين تفرض عليهم لتقديم المشورة، سواء تعلق الأمر بمضمون السياسة العامة أو تطبيقها، وتكتسب المحاكم هذا الدور من خلال سلطاتها القضائية، فالمراجعة القضائية عادة من سلطات المحاكم التي تقرر من خلالها دستورية وشرعية النصوص وعدم تعارضها مع القوانين النافذة.

ولقد جاء في المادة السادسة والأربعون من نظام الحكم السعودي: القضاء سلطة مستقلة، ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية.

**وكذلك المادة السابعة والأربعون من نظام الحكم السعودي:**

حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة، ويبين النظام الإجراءات اللازمة لذلك.

**وكذلك المادة الثامنة والأربعون من نظام الحكم السعودي:**

تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية، وفقا لما دل عليه الكتاب والسنة، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة.

وكذلك المادة التاسعة والأربعون من نظام الحكم السعودي:

مع مراعاة ما ورد في المادة الثالثة والخمسين من هذا النظام، تختص المحاكم في الفصل في جميع المنازعات والجرائم (نظام الحكم السعودي، 1412 ه (.

وتتمثل السلطة القضائية في المملكة العربية السعودية التي بينها النظام الأساسي بأن مصدر التشريع والإفتاء بالمملكة العربية السعودية يستند على القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وبأن القضاء سلطة مستقلة ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية (المادة 45 – 46) من النظام الأساسي للحكم.

ان الجهات القضائية سواء الإدارية او النظامية او الشرعية تعمل على فض المنازعات واصدار الاحكام التي تفصل بين المواطنين أنفسهم وكذاك الفصل بين المواطنين والاجهزة الحكومية، وتعمل على ترسيخ دورها ا في تحقيق العدالة، وتطبيق الانظمة والفصل في المنازعات وإصدار الاحكام المتنوعة، وللقضاء دو ا رً اساسي في رسم السياسات العامة فهي تقوم بمراجعة ما يحال اليها من الجهات المختصة في حال وقوع منازعات او بين الجهات المنفذة للسياسات العامة، كما تستقبل التظلمات من المواطنين بخصوص التعويضات الناتجة عن تطبيق السياسات العامة.

**دور الجهات غير الرسمية في رسم السياسات العامة:**

إن السياسات العامة أهم مخرجات النظام السياسي للدولة، لذا فإن القيادات الإدارية العامة تلعب دورا حيوياً في صنع السياسات العامة من خلال مشاركتهم للمسئولين السياسيين في تصميم هذه السياسات.

ويمكن تقسيم تلك الجهات الأخرى إلى قسمين: هما جهات رسمية وغير رسمية.

وذلك على النحو الآتي:

* **الجهات الأخرى الرسمية:**

وهي تجمعات اتحادية تعمل من خلال منظمة مصرح لها رسمياً ولها جهاز إداري وأعضاء، فهي إما تكون جماعات رسمية ذات مصالح خاصة، كمنظمات رجال الأعمال التي ترعاها الغرف التجارية والصناعية، أو تكون ذات مصالح عامة، كالجماعات الحرفية مثل جمعية المحامين والمؤسسات الصحفية والإعلامية والجمعيات الخيرية وجمعيات المجتمع المدني.

* **الجهات غير الرسمية:**

وهي تجمعات تقليدية غير رسمية لا تنشأ لتحقيق هدف معين، ولكنها جزء من النظام الاجتماعي القائم وتلعب دو راً مهماً في رسم السياسة العامة ومن تلك الجماعات:

* الأسرة.
* العلماء.
* شيوخ القبائل.
* قنوات التواصل الاجتماعي.

فهي تسهم في (معرفة المتطلبات وردود الأفعال وتزود بالمعلومات وإسداء النصح والإرشاد).

**المحاور الرئيسية في السياسة العامة للمملكة العربية السعودية:**

إن المحاور الرئيسية للسياسة العامة للمملكة العربية السعودية تنطلق من عدة أبعاد تأخذها بالاعتبار عند إقرار السياسات العامة:

* **البعد الديني:**

لما تمثله المكانة الدينية لموقع الحرمين الشريفين وبما أنها مهبط وحي الدين الإسلامي، فإن نظامها الأساسي يستمد شريعته من الكتاب والسنة النبوية المطهرة.

* **البعد الخليجي:**

فالمملكة العربية السعودية عضو مؤسس في مجلس التعاون الخليجي منذ عام 1981 م، وتعمل ضمن نطاق دول الخليج الست بحكم أواصر القربى والجوار والارتباط التاريخي، ولديها عدة اتفاقيات على مستوى الدفاع والأمن المشترك والسياسة الخارجية الموحدة.

* **البعد العربي:**

المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها تؤمن بالعمل العربي المشترك وخاصة في توحيد الجهود لمعالجة القضايا العربية وأسست مع بقية الدول العربية جامعة الدول العربية عام 1945 م.

* **البعد الإسلامي:**

تحتضن المملكة العربية السعودية تلك الرابطة ومقرها بجدة، فالمملكة رائدة في الدفاع عن القضايا الإسلامية ومبدأ من مبادئها الراسخة، فهي تسخر جميع طاقاتها لخدمة الدول الإسلامية وقضاياهم من أجل الترابط والتكامل الإسلامي.

* **مقومات جيواستراتيجية:**

أي الموقع والموارد معاً، فالمملكة العربية السعودية تمتلك موقع استراتيجي بين القارات الثلاث، وأيضاً موارد استراتيجية من أهمها النفط والغاز فهي تعتبر من أكبر مصدر للبترول في العالم، مما جعل مكانتها الاقتصادية كبيرة أهلها الدخول من ضمن العشرين دولة الأقوى اقتصادياً بالعالم.

**ملامح السياسة التجارية والصناعية في المملكة العربية السعودية**  
تعتمد السياسة التجارية للمملكة العربية السعودية على مبدأ الاقتصاد الحر دون أي تقييد للمبادرات الفردية أو انتقاص لدور القطاع الخاص في ميادين الأعمال ومجالات التنمية.

وتهدف السياسة التجارية للمملكة إلى تحرير التجارة، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتفادي التقلبات الحادة، ونقل التقنية والتوسع في برامج التوازن الاقتصادي، وتحقيق التكامل الاقتصادي مع دول مجلس التعاون، وتنمية وتطوير العلاقات التجارية الخارجية للمملكة وتعظيم الاستفادة منها.

كما تهدف السياسة الاقتصادية لحكومة المملكة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال تقليل الاعتماد الأساسي السائد اليوم على قطاع تصدير الزيت الخام.

**النتائج:**

* السياسة العامة هي ما تقوم به الحكومة كنتيجة للبيئة المحيطة بها واستجابة للمطالب المجتمعية، وهي متنوعة كالتعليم والصحة والأمن والدفاع والإسكان وغيرها.
* السياسة العامة طريقة علمية منظمة تساعد الحكومة في تحقيق أهدافها لتقوم بدورها في خدمة الصالح العام.
* تتسم السياسة العامة بأنها تمارس من حكومة ذات سيادة وسلطة شرعية تمتلك من الصلاحيات والمسؤوليات ما يخولها القيام بصنعها وتنفيذها وتقييمها.
* السياسة العامة ليست قرار عشوائي، إنما هي عملية ذات خطوات وإجراءات متسلسلة تشمل عدة مراحل (صنع السياسة العامة، تنفيذ السياسة العامة، تقييم السياسة العامة (.
* العلاقة بين السياسة العامة والاستراتيجية متلازمة، فالسياسة العامة تضع التوجهات العامة بينما الاستراتيجية تحدد المسار الذي يسلك للوصول إلى الأهداف لما تملكه من أساليب ووسائل لتنفيذ السياسة العامة.

مراجع

* السياسات العامة – النظرية والتطبيق. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. ياغي، عبد الفتاح. (2009).
* أصول العلوم السياسية: نظرية الدولة، الفكر السياسي، الرأي

العام والاعلام، والعلاقات الدولية، القاهرة، عالم الكتاب (العويني، محمد.) (1981)

* مقدمة في النظرية الاقتصادية الجزئية. الدخيل، خالد. (2000).
* دليل إعداد أوراق السياسات العامة، مشروع الديموقراطية في الشرق الأوسط. زهدي، ندى، وآخرون. (2014).
* صياغة السياسات العامة، مجلة أهل البيت عليهم السلام، جواد، عباس، وآخرون. (2004)
* مفهوم صنع الساسة العامة ومراحلها، مجلة الأستاذ، النعمى. 2016 (. ص - 152 168 (.
* دليل تحليل السياسات برنامج الشراكات مع المجتمع المدني. 2016 (
* تطوير وتنفيذ السياسات العامة. (2018). البرنامج المتقدم للأداء الحكومي المتميز.

**"**التكامل بين السياسة العامة والاستراتيجية في تحقيق رؤية 2030 للمملكة العربية السعودية"

إعداد الباحثان: د/ حسن بن عبد الله الدعجة د/ عبد الله بن فريح العلي المجلة العربية للنشر العلميالعدد السادس والثلاثون تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2021 م

* الدليل الإرشادي لتطوير السياسات العامة وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.